الصندوق الصناعي

صندوق التنمية الصناعية السعودي
SAUDI INDUSTRIAL DEVELOPMENT FUND

التقرير السنوي 2020

نُمكّن لنصنع

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله)

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

عن الصندوق 08

تقديم معالي رئيس مجلس الإدارة 12

الهيكل التنظيمي 14

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي للمملكة 18

النشاط الإقراضي 22

تنمية الموارد البشرية 28

موضوع تحت الأضواء: أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي 56

إحصاءات النشاط الإقراضي 70

مجلس الإدارة 12

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي 16

أبرز أرقام 2020 20

استراتيجية الصندوق 42

دراسة صناعية: قطاع الصناعات الدوائية في المملكة 64

تفاعل الصندوق مع جائحة كورونا 78

عن الصندوق

تأسس صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 1394هـ (1974م) برأسمال مبدئي بلغ خمسمائة (500) مليون ريال، لتوفير التمكين المالي للقطاع الصناعي في المملكة. وتم رفع رأسماله تدريجياً حتى أصبح 105 مليارات ريال في عام 1440هـ (2019م). وقام الصندوق الصناعي على مدار 46 عاماً بتقديم الدعم الصناعي وفقاً لاحتياجات كل مرحلة، من خلال تعزيز فرص الاستثمار الصناعي وتطوير الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها، وتطوير المؤسسات التنافسية ودعم المبادرات الاستراتيجية، فضلاً عن توسّعهُ في نطاق الدعم ليشمل عدداً من القطاعات الواعدة في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، ليكون المُمكّن المالي الرئيس للتحول الصناعي في المملكة العربية السعودية. وفي ديسمبر 2020م بدأت عملية انتقال الصندوق الصناعي لمبناه الجديد بمركز الملك عبدالله المالي بالرياض ليبدأ منه عهداً جديداً أساسه المزيد من الثقة والاستعداد لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

ويعمل الصندوق الصناعي بشكل فعّال لتوفير الدعم المالي والاستشاري وتقديم الحلول المبتكرة لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تنمية القيم المضافة للاقتصاد المحلي.
- دعم المنتج المحلي.
- تعزيز الصادرات غير النفطية.
- التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.
- رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي.
- الاستغلال الأمثل للمواد الخام المحلية.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية.
- تعميم ثقافة السلامة الصناعية، والوقاية من المخاطر في المنشآت الصناعية.
- نشر الوعي البيئي في القطاع الصناعي.

تطور رأس مال الصندوق

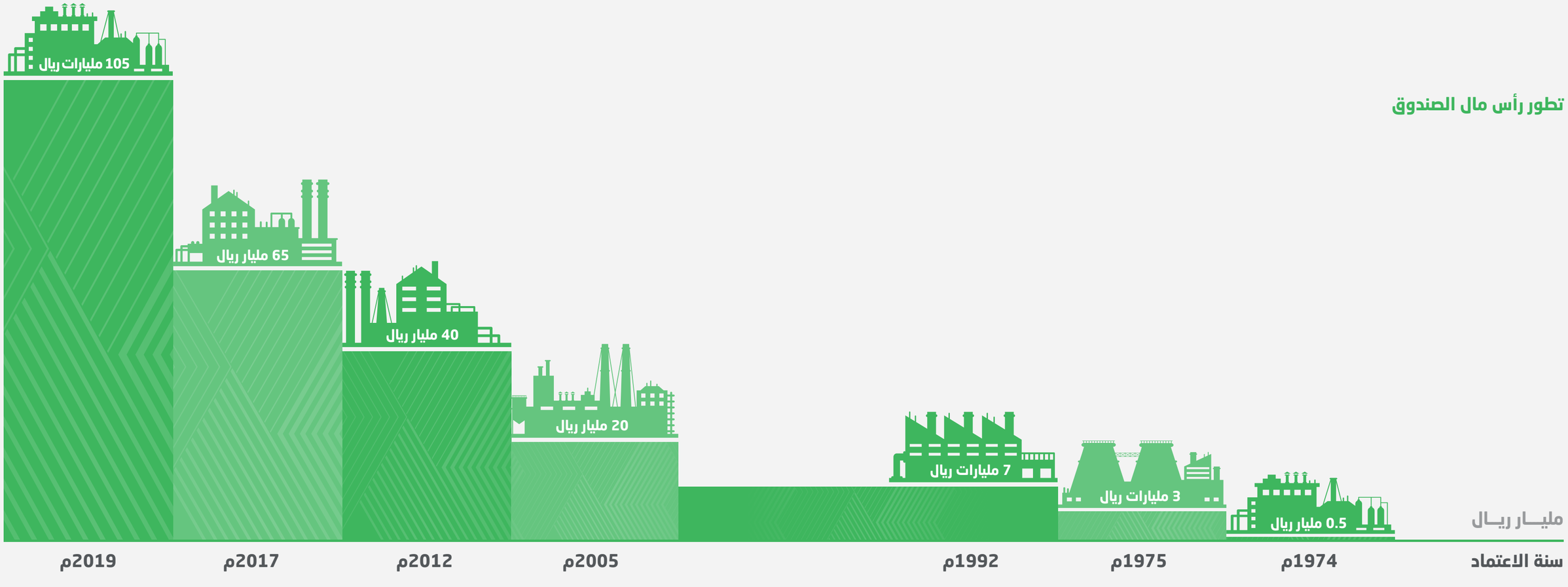

الرؤية

التمكين المالي للنهضة الاقتصادية في المملكة.

الرسالة

تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي، وذلك بدعم المنظومة الصناعية، وتحفيز القطاعات ذات الأولوية والمشاريع التنافسية.

الدور

الشريك المالي في تطوير الصناعة، وتوفير فرص العمل، ودفع عجلة التنمية في المملكة.

القيم

مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الصندوق الصناعي الذي يتشكل من رئيس وخمسة أعضاء عدة مهام منها: رسم السياسات العامة للصندوق، والموافقة على الاستراتيجيات والخطط والبرامج، وإقرار اللوائح والإجراءات الإدارية والمالية والفنية التي يسير عليها الصندوق، والموافقة على الإقراض والتمويل وامتلاك الأموال وبيعها ورهنها وإبرام الاتفاقيات والعقود بحسب الإجراءات النظامية وغيرها، بالإضافة إلى القيام بجميع المهام والصلاحيات التي تكفل تحقيق أهداف الصندوق.

معالي الأستاذ / بندر بن إبراهيم الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية

رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

أعضاء مجلس الإدارة

معالي المهندس

صالح بن ناصر الجاسر

وزير النقل

معالي الدكتور

غسان بن عبدالرحمن الشبل

مستشار في الأمانة العامة

بمجلس الوزراء

سعادة الأستاذ

ستيفن جروف

محافظ صندوق التنمية الوطني

سعادة الدكتور

عبدالرحمن بن مؤيد القرطاس

وكيل وزارة الاقتصاد

والتخطيط لميزان المدفوعات

سعادة الدكتور

عبدالله بن عبدالرحمن النملة

مستشار وزير المالية

تقديم معالي
رئيس مجلس الإدارة

تنويع القاعدة الاقتصادية وإيجاد مصادر دخل مستدامة، يتطلب وجود صناعة وطنية رائدة تنافس عالمياً، ومن هنا تبرز أهمية الصندوق الصناعي كممكّن مالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

إن قيام صناعة وطنية رائدة، تُنافس عالميًا، وتحقّق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتسهم في تنويع مصادر الدخل، وتنويع القاعدة الاقتصادية يتطلّب وجود جهاز فاعل في تمويل المشروعات الصناعية، يوفّر غطاءً مالياً، وممكّنًا لها لتصبح رافدًا مهمًا للاقتصاد الوطني، ومن هنا تبرز أهمية الصندوق الصناعي ليكون ذراعاً أساسياً في تحقيق المستهدفات من قطاع الصناعة، بل ويتجاوز ذلك إلى التوسع في تمويل قطاعات التعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية.

شهد عام 2020م تقديم الصندوق أداءً متميّزًا يواكب الخطط الطموحة للرؤية، باعتباره الممكِّن المالي الرئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية «ندلب»، أحد أهم وأكبر برامج رؤية المملكة 2030 والذي يهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية.

ورغم الآثار السلبية التي تسبّبت بها جائحة «كورونا» على مفاصل الاقتصاد العالمي خلال العام 2020 وماتزال تبعاتها قائمة، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط، التي بدورها انعكست بكثير من التحديات التي أثرت على أداء القطاع الصناعي، إلاّ أنه استمر في العمل على المبادرات والبرامج لتحقيق الأهداف المرسومة له وتحسين مؤشراته في السنوات المقبلة.

لقد قام الصندوق الصناعي خلال عام 2020م باعتماد 212 قرضاً بقيمة تجاوزت 17 مليار ريال لتمويل مشاريع جديدة أو توسعية، فيما تشير تقديرات الصندوق إلى أن القروض التي تم صرفها خلال الفترة من عام 2000 إلى 2020 بلغت قيمتها 98.8 مليار ريال، وأسهمت في إيجاد استثمارات تتجاوز قيمتها 470 مليار ريال، والتي بدورها كان لها أبرز الأثر في تعزيز أداء الاقتصاد المحلي لعام 2020، حيث ساهمت هذه المشاريع في توفير حوالي 215 ألف فرصة عمل مباشرة، وفي رفع حجم الطلب على المواد الخام المحلية بمتوسط سنوي يقدر بـ 131مليار ريال، كما ساهمت في زيادة الصادرات الصناعية بمتوسط سنوي يقدر بـ 102 مليار ريال، وفي إضافة ما قيمته 170 مليار ريال إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وأؤكد أنه إضافة إلى الدور التنموي الكبير والفعال للصندوق الصناعي في جوانب التمويل، إلا أنه اكتسب ثقة عالية بين المؤسسات المالية والمستثمرين، حيث إن دراساته التي يقدمها تحظى بموثوقية عالية، ويعتمد عليها بشكل كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل لدى تلك الجهات، كما نفخر اليوم ولله الحمد بما يقدمه الصندوق من مساهمات كبيرة في تنمية الموارد البشرية في القطاع الصناعي مما جعله مصدرًا مهمًا لتخريج الكفاءات الوطنية وخلق مسارات نوعية في مجالات التدريب والتأهيل، حيث جاءت أكاديمية الصندوق نتيجةً لهذه الجهود.

ختامًا، أتقدم بعميق الامتنان والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -يحفظهما الله - على ما يقدمونه من دعم لتحويل بلادنا إلى بلد صناعي متقدم ومزدهر، وعلى ما يجده الصندوق وبرامجه من مؤازرة مستمرة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لزملائي في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونوابه ومنسوبي الصندوق لما يبذلونه من جهود لاحت تباشير نتائجها بما يَسُر ولله الحمد.

بندر بن إبراهيم الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية
رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي

215 ألف
فرصة عمل مباشرة

131 مليار ريال
حجم المتوسط السنوي للطلب على المواد الخام المحلية

كلمة سعادة
الرئيس التنفيذي

> قـدَّم الصنـدوق مبـادرات ومنتجـات ماليـة تجـاوزت قيمتهـا 5 مليـارات ريـال التـي أطلقتهـا منظومـة التمكيـن للقطـاع الصناعـي ضمـن عـدداً مـن المبـادرات الاسـتباقية.

تمضي المملكة العربية السعودية بخُطىً حثيثة في تنفيذ خططها الطموحة لتنويع النشاط الاقتصادي في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، بما يوائم رؤية المملكة 2030، وعلى ذلك عمد الصندوق الصناعي على مواءمة استراتيجيته بما يخدم أهداف وتطلعات الوطن الغالي، من خلال العمل المتواصل لدعم نمو القطاع الخاص في القطاعات الصناعية واللوجستية والتعدين والطاقة.

تمكن الصندوق خلال عام 2020م من تحقيق رقم استثنائي في تاريخه، حيث اعتمد قروضاً تجاوزت قيمتها 17 مليار ريال، لتمويل 212 قرضاً لعدد 201 مشـروع باستثمارات تجاوزت قيمتهـا 57 مليـار ريـال، وتحققت هـذه النتائج الاسـتثنائية بفضـل أداء القطـاع الصناعي المتنامـي، وتوفير المزيد من الدعـم الـلازم للقطاعـات الواعـدة لتكون دعامـة جديدة للاقتصاد الوطني.

ودعم الصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتماد عدد 178 قرضـاً تمثل 84% من إجمالي عدد القروض المعتمدة خـلال عام 2020م، كما حظيت المناطـق والمدن الواعدة بعـدد 69 قرضاً بلغ مجموع اعتماداتهـا 6.8 مليار ريال تمثل 39% من إجمالي القروض المعتمدة.

كما شهد عام 2020م إطلاق عدد من المبادرات الاستباقية التي قدمتها منظومة التمكين للقطاع الصناعي بالمملكة، وقدم الصندوق من خلالها عدداً مـن المبادرات والمنتجات المالية التي تجاوزت قيمتها 5 مليارات ريال. وقام الصندوق خلال عـام التقريـر بالتفاعـل مع جائحـة كورونـا بدعم من حكومـة خادم الحرميـن الشـريفين بإطلاق حزمـة تحفيزية للمشـاريع الصناعية، منها: إصـدار منتج جديد بخـط ائتماني مسبق الموافقة عليه يمكن السحب منه لمدة سنة، ودعم مُوجّه للشركات الطبية. بالإضافة إلى إطلاق منتجات مالية لمواجهة آثار الجائحة بقيمة مليار ريال ضمن المبادرات، حيث دعـم الصنـدوق عدد 86 مشـروعاً بقيمـة 476 مليون ريال لدعم التكاليف التشغيلية للشـركات الصغيرة والمتوسطة، كمـا دعـم تكاليف المـواد الخام لعـدد 12 مشـروعاً طبياً وصيدلانياً بقيمة 607 ملايين ريال.

كما قام الصندوق بإعادة هيكلة قروض الشـركات الصغيرة والمتوسـطة بدون رسوم إضافية وإعفائها من السداد لعام 2020م، حيـث تم إعادة هيكلة 546 قرضـاً بقيمة تجاوزت 4 مليـارات ريال، منها عدد 374 مشـروعاً صغيراً بقيمة 826 مليـون ريـال، وعـدد 118 مشـروعاً متوسـطاً بقيمة 906 ملايين ريال، وعدد 40 مشـروعاً كبيـراً بقيمة 2.3 مليار ريال، كما شملت عدد 14 مشروعاً طبياً بقيمة 74 مليون ريال.

ولتسـهيل تجربـة العميـل أطلـق الصنـدوق عدة مبـادرات بهـدف تحديث الخدمات المقدمة، وأتمتة إجراءات القروض وتعزيز الخدمات الاستشـارية التي تغطي احتياجات العميل، ومـن أهمهـا مبادرة قياس رضـا العميل ومبـادرة الاعتماد الإلكترونـي، بالإضافـة إلـى مبـادرة تحسـين الخدمـات الاستشارية.

واسـتمرت أكاديميـة الصنـدوق فـي تقديم برامـج تدريبية لموظفـي الصنـدوق وللجهـات الحكوميـة ومؤسسـات القطاع العام والخاص ضمن أكثر من 20 برنامجاً تدريبياً عالي الجودة بالشـراكة مع أفضل مراكز التدريب العالمية كمركز سـتانفورد لتطويـر الخبـرات، وكليـة لنـدن لإدارة الأعمال، ووكالـة فيتش إحدى أكبر وكالات التصنيف الائتماني في العالم، حيث اسـتفاد من برامـج الأكاديمية أكثر من 1963 متدرب خلال 2020م، وهو رقم قياسي في التدريب.

إن مـا تم مـن إنجازات وتطـور في عمل الصنـدوق لم يكن ليتحقـق لولا المؤازرة التي وفرتها قيادتنا الرشـيدة بدعمها المسـتمر لنشـاط الصنـدوق، وأنتهز هـذه الفرصـة لأتقدم لمقـام مـولاي خـادم الحرميـن الشـريفين الملك سـلمان بـن عبد العزيز وسـمو ولي عهـده الأمين الأميـر محمد بن سـلمان بوافر الشـكر والتقدير، لما يجده القطـاع الصناعي مـن مواقف داعمـة لتحقيق مسـتهدفات رؤيـة المملكة 2030 للوصـول ببلادنا الغالية إلـى مصاف الدول الصناعية المتقدمة. كما أشـكر أعضاء مجلـس إدارة الصندوق وعلى رأسـهم رئيس مجلـس الإدارة معالي وزيـر الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، وزملائي منسوبي ومنسوبات الصندوق الصناعي على جهودهم المقدرة.

د. إبراهيم بن سعد المعجل

الرئيس التنفيذي

صندوق التنمية الصناعية السعودي

+17 مليار ريال

قيمة القروض المعتمدة

84%

من إجمالي القروض كانت للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

إعادة هيكلة

546 قرضاً

بقيمة تجاوزت 4 مليارات ريال

الهيكل التنظيمي:

أبرز أرقام 2020م

تركزت جهود الصندوق الصناعي لعام 2020 م على أربع أولويات رئيسة هي: تطوير العمل المؤسسي، تحسين خدمة وتجربة العميل، بناء ثقافة التميز، ودعم القطاع الصناعي في مواجهة آثار جائحة كورونا. ومع اكتمال المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني لتحقيق رؤية المملكة 2030، استطاع الصندوق تحقيق العديد من الإنجازات في عام 2020م برغم الظروف التي فرضتها تفشي جائحة كورونا.

النشاط الإقراضي:

إجمالي القروض المعتمدة
- 212 قرضاً
- 17.6 مليار ريال

المبالغ المنصرفة
- 4.6 مليارات ريال

المبالغ المسددة
- 3.3 مليارات ريال

قروض للمناطق والمدن الواعدة
- 69 قرضاً — تمثل 32 % من الاجمالي
- 6.8 مليارات ريال — تمثل 39 % من الاجمالي

قروض لمشاريع صغيرة ومتوسطة
- 178 قرضاً — تمثل 84 % من الاجمالي
- 1.6 مليارات ريال

قروض معتمدة للمشاريع المختلطة والأجنبية
- 18 قرضاً
- 3.1 مليارات ريال
- 903 فرصة وظيفية
- %8 من إجمالي عدد القروض
- %18 من إجمالي قيمة القروض

قروض معتمدة للمشاريع التي بدأت الإنتاج
- 23 مشروعاً
- 463.8 مليون ريال
- 889 فرصة وظيفية

توزيع قيمة القروض المعتمدة

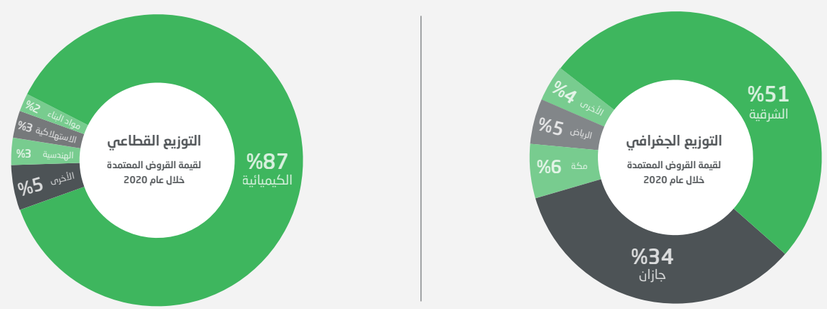

تفاعل الصندوق مع جائحة كورونا:

قروض معجلة لدعم مواد الخام للمشاريع الطبية والصيدلانية
- 12 مشروعاً
- 607 مليون ريال

قروض معجلة لدعم تكاليف التشغيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 86 مشروعاً
- 476 مليون ريال

إعادة هيكلة القروض
- 546 قرضاً
- 4+ مليارات ريال

التحول الرقمي:

نظام تمكين
- 1500+ عدد إجراءات تعديل القروض
- 250+ عدد إجراءات الأعمال المؤتمتة
- 130+ توقيع عقود وسندات لأمر إلكتروني
- 4000+ عدد المسجلين في تمكين
- 900+ عدد طلبات القروض
- 200+ عدد القروض المصروفة
- %73 رضا عملاء الصندوق عن نظام تمكين
- %60 وقت أقل لمعالجة طلبات القروض
- %70 وقت أقل لعمليات صرف القروض

تطبيق الصندوق الصناعي
- %85 رضا المستخدمين عن التطبيق
- 2000+ مرات تحميل التطبيق من المتجر الإلكتروني
- 40 عدد خدمات ما بعد الإقراض

المنتجات التمويلية:

رأس المال العامل
- 115 قرضاً
- 1.3 مليار ريال

منتج أرض وقرض
- 5 قروض
- 50.8 مليون ريال

منتج اكتفاء
- 7 قروض
- 233.4 مليون ريال

الاعتماد المستندي مع البنوك
- 49 اعتماد مستندي
- 102.3 مليون ريال

أرقام أخرى:

إدارة المعرفة
- 9 مبادرات
- ضمن 32 مشروعاً كجزء من تنفيذ خارطة الطريق لثلاث سنوات

أكاديمية الصندوق
- 20 برنامجاً تدريبياً
- 1963 متدرباً (85 جهة)

موظفي الصندوق
- 940 موظفاً
- %95 نسبة السعوديين

استقطاب المواهب
- 129 موظفاً جديداً في مختلف إدارات وأقسام الصندوق

اتجاهات ومؤشرات
الاقتصاد المحلي للمملكة

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام 2020م

- انخفض القطاع النفطي وغير النفطي بنسبة 6.7% و 2.3% على التوالي
- حققت بعض الانشطة الاقتصادية نمواً سنوياً طفيفاً.

59%
مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بزيادة طفيفة على العام السابق

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2020م تباطؤاً في النشاط الاقتصادي بسبب حالة الطوارئ الصحية وإجراءات احتواء فيروس كورونا المستجد، مما كان له انعكاس على أداء الاقتصاد السعودي، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% في عام 2020م.

محلياً، وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الحكومية للتخفيف من الآثار السلبية، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس العام قد تراجع بنسبة 4.1% مقارنة بالعام السابق وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، ليصل إلى 2.531 تريليون ريال بالأسعار الثابتة. يعود السبب في ذلك إلى التحديات العديدة التي واجهها الاقتصاد المحلي متمثلة في انتشار فيروس كورونا مصحوبة بالإجراءات الاحترازية، وتراجع متوسط أسعار سلة أوبك في عام 2020م بحوالي 35% مقارنةً بالعام السابق؛ حيث شهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 6.7% مقارنة بعام 2019م، وشهد القطاع غير النفطي تراجعاً وصل إلى 2.3% بالأسعار الثابتة، في حين أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م قد زادت قليلاً لتصل إلى حوالي 59%.

ويعود انخفاض القطاع غير النفطي إلى تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية الرئيسة كنشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 5.38%، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات والذي تراجع بنسبة 6%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والذي تراجع بنسبة 4.75%، ونشاط الكهرباء و الغاز و الماء بنسبة 2.12%.

وفي المقابل شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية نمواً سنوياً طفيفاً مثل نشاط خدمات المال و التأمين و العقارات و خدمات الأعمال بنسبة 0.8%، والنشاطات التعدينية و التحجيرية الأخرى بنسبة 0.8%، و الخدمات الحكومية بنسبة 0.4%.

شهد عام 2020م ارتفاعاً نسبياً في مستويات التضخم مقارنة بعام 2019م، حيث تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2020م حوالي 3.4%. يُعزى ذلك -إلى حد كبير- لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في منتصف عام 2020م، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع.

بالنسبة للحساب الجاري لميزان المدفوعات وفقاً للتقديرات الأولية للبنك المركزي السعودي، فقد سجل عجزاً يصل إلى 73.6 مليار ريال حتى نهاية عام 2020م، مقارنة بفائض قيمته 143 مليار لنفس الفترة من العام الماضي. حيث حقق الميزان التجاري فائضاً بلغ 165 مليار ريال و بنسبة تراجع 59%، إذ بلغت قيمة الصادرات السلعية في عام 2020م نحو 657.5 مليار ريال نتيجة انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 39% لتصل إلى 456 مليار ريال، وانخفاض قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 201.5 مليار ريال تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت قيمة الواردات السلعية في عام 2020م بنسبة 14% -مقارنة بعام 2019م- لتصل إلى 492.5 مليار ريال تقريباً.

وعلى صعيد التطورات المالية والنقدية في ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، استمرت السياستان المالية والنقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر مستوى ملائم من السيولة تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجلت الأرقام الفعلية لميزانية الدولة لعام 2020م نتائج متوقعة في ظل مواجهة الجائحة بالإضافة إلى التقلبات في أسعار النفط في بدايات عام 2020م، حيث انخفضت الإيرادات بنسبة 17% لتصل إلى 770 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، في حين زاد حجم المصروفات إلى 1,068 مليار ريال بنسبة 0.8 % على العام السابق. وسجلت ميزانية الدولة عجزاً يُقدر بحوالي 298 مليار ريال، ووصل مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يصل إلى حوالي 34.3%. وجاءت هذه النتائج بناءً على ما قامت به المملكة من تنفيذ للإجراءات الداعمة للقطاعات المالية والاقتصادية، وإعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق، وإتباع التدابير المالية والنقدية، واحتواء المخاطر المالية المتوقعة، ومواجهة التأثير السلبي لانتشار جائحة كورونا. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) في نهاية عام 2020م نمواً سنوياً بنسبة 8.3% ليصل إلى 2,149 مليار ريال مقارنة بالربع نفسه من العام السابق.

ويُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بشكل سنوي بنسبة 15.6% مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. كما يُلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن2) بشكل سنوي بنسبة 9.7% مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وفيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفع رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها في نهاية عام 2020م بنسبة 10% لتبلغ 377 مليار ريال تقريباً. كما ارتفع إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال السنة بنسبة 14.6% لتبلغ 2,281 مليار ريال، وارتفع كذلك حجم الودائع المصرفية على المستوى السنوي وحقق نمواً بنسبة 8.2% مقارنة بمستواها في العام الماضي.

وفيما يخص دور المصارف التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد بلغ إجمالي الائتمان من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال عام 2020م مبلغ 1,782 مليار ريال تقريباً، وذلك بارتفاع نسبته 15% مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وبالنظر لتفاصيل الائتمان حسب الأنشطة الفرعية، نجد أن حجم التمويل المصرفي قد زاد لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وكان أكبرها نمواً في قطاع التعدين والمناجم بنسبة 27%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 17%، ثم قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 12%، وأخيراً قطاع التمويل بنسبة 11%. في المقابل، شهد حجم التمويل الممنوح لبعض القطاعات تراجعاً كقطاع النقل والاتصالات بنسبة 8%، ثم قطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة طفيفة تصل إلى 0.4% لكل منهما.

قام الصندوق الصناعي في عام 2020م بتقديم حزم من المبادرات المحفزة للمشاريع الصناعية، وذلك جراء تأثرها بتفشي جائحة كورونا، منها: إصدار منتج جديد، خط ائتماني مسبق الموافقة عليه يمكن السحب منه لمدة سنة، ودعم مُوجَّه للشركات الطبية، بالإضافة إلى إطلاق منتجات مالية لمواجهة آثار الجائحة بقيمة مليار ريال ضمن المبادرات، حيث دعم الصندوق 86 مشروعاً بقيمة 476 مليون ريال لدعم التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما دعم تكاليف المواد الخام لعدد 12 مشروعاً طبياً وصيدلانياً بقيمة 607 ملايين ريال.

كما قام الصندوق بإعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بدون رسوم إضافية وإعفائها من السداد لعام 2020، حيث تم إعادة هيكلة 546 قرضاً بقيمة تجاوزت 4 مليارات ريال، منها عدد 374 مشروعاً صغيراً بقيمة 826 مليون ريال، وعدد 118 مشروعاً متوسطاً بقيمة 906 ملايين ريال، وعدد 40 مشروعاً كبيراً بقيمة 2.3 مليار ريال، كما شملت عدد 14 مشروعاً طبياً بقيمة 74 مليون ريال.

وقد اعتمد الصندوق الصناعي خلال عام 2020م عدد 212 قرضاً بقيمة 17.6 مليار ريال، موزعة على قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) لمشاريع في الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية وقطاع التعدين.

التجارة الخارجية للمملكة

657.5 مليار ريال
قيمة الصادرات السلعية

%14
تراجع قيمة الواردات السلعية

الميزانية العامة للدولة

770 مليار ريال
حجم الإيرادات

1,068 مليار ريال
حجم المصروفات

377 مليار ريال
رأس مال المصارف التجارية واحتياطاتها

86 مشروعاً
بقيمة 477 مليون ريال لدعم التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة

607 مليون ريال
لدعم تكاليف المواد الخام لعدد 12 مشروعاً طبياً وصيدلانياً

%3.6

ارتفـاع المؤشـر العـام للسـوق الماليـة السـعودية بنهايـة عـام 2020م مقارنة بالعام السابق.

◀ شهد عام 2020 العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية لعدد من الوزارات والهيئات.

◀ بالرغم من الظروف التي فرضتها الجائحة، نجحت المملكة في استضافة قمة العشرين وحظيت بإشادة واسعة على المستوى الدولي.

◀ حظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية العالمية.

ومن ناحية أخرى، فقد شـهد المؤشـر العام للسوق المالية السـعودية ارتفاعاً بنهاية عام 2020م بنسبة 3.6%، ليسجل 8.689 نقطـة بالمقارنـة مع 8.389 نقطة فـي نهاية عام 2019م. وبلغت القيمة الإجمالية للأسـهم المتداولة خلال عام 2020م حوالي 2,087 مليار ريال مقابل 880 مليار ريال في عام 2019م، أي بارتفاع بلغت نسبته 137%.

وشـهدت السوق المالية السـعودية خلال عام التقرير زيادة فـي فـرص التمويـل والنمـو للشـركات وزيـادة القنوات الاسـتثمارية، حيث أُدرجت 3 شـركات جديدة في السـوق مـن قطاعـات الرعاية الصحيـة، البنـوك، وتجزئة الأغذية. في حين انتقلت 3 شـركات من السوق الموازية (نمو) إلى السـوق الرئيسـية، ليصل إجمالـي عدد الشـركات المدرجة بالسـوق إلـى 203 شـركة بنهاية العـام. وبلغـت القيمة السـوقية للشـركات التـي طُرحـت وأُدرجت في السـوق حوالـي 9,101 مليـار ريـال. وفي إطـار تعزيز دور السـوق المالية فـي الاقتصاد السـعودي وتطور وظائف السـوق المالية بشكل مطرد وتزويد المستثمرين بمنتجات وخدمات متكاملـة ومتنوعـة، فقـد تـم إطلاق سـوق المشـتقات والتي تتخذ من مؤشـر إم إس سـي اي تـداول 30 (إم تي 30) أصلاً أساسـياً لها. وهذا ما ينعكـس على التطور الكبير الذي يشهده السوق المالية السـعودي نحو تعزيز القدرات التنافسية للقطاع المالي وزيادة التحفيز الاستثماري.

وفي مجـال الإصلاحات الهيكليـة والتنظيمية التي تهدف إلـى تعزيز هيكل الاقتصاد، شـهد عـام 2020م العديد من الإصلاحـات ومـن أبرزها تحويـل الهيئـة العامة للسـياحة والتـراث الوطنـي إلـى وزارة السـياحة، والهيئـة العامـة للاستثمار إلى وزارة الاسـتثمار، والهيئة العامة للرياضة إلى وزارة الرياضة. وتعديل اسـم وزارة التجارة والاستثمار ليكون وزارة التجـارة، وتحويـل مسـمى مؤسسـة النقـد العربي السعودي إلى البنك المركزي السعودي، وتحويل البرنامج الوطني لتطويـر التجمعات الصناعية إلـى المركز الوطني للتنميـة الصناعيـة، وضـم وزارة الخدمة المدنيـة إلى وزارة العمـل والتنميـة الاجتماعية، وتعديل اسـمها ليكون وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية، وضم وزارة الإسـكان إلى وزارة الشـؤون البلديـة والقروية وتعديل اسـمها إلى وزارة الشـؤون البلدية والقروية والإسـكان، و إنشاء الهيئة السـعودية للسـياحة، و إنشـاء مكتـب التوطيـن وميـزان المدفوعـات، بالإضافة إلى تطبيق ضريبـة القيمة المضافة بنسـبة 15%، وإعفاء التوريـدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة وفرض ضريبة باسم ضريبة التصرفات العقارية.

كما شهد عام 2020م الموافقة على العديد من التنظيمات كالموافقة على تنظيم بنك التصدير والاسـتيراد السعودي، والموافقـة على تنظيـم الهيئة العامة للتجـارة الخارجية، و الموافقة على نظام مكافحة التستر، والموافقة على نظـام الغـرف التجاريـة، والموافقـة على نظـام صندوق التنمية السياحي، والموافقة على نظام المحاكم التجارية، والموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام التجارة الإلكترونية، والموافقـة على إنشـاء عدد من هيئـات ثقافية متخصصة في مجالات مختلفة.

وشـهد عام 2020م كذلـك نجاح المملكة في اسـتضافة (قمـة مجموعة العشـرين) برغم الظروف الاسـتثنائية التي فرضتهـا جائحـة كورونـا علـى العالـم، ولاقت اسـتضافة المملكة للقمة إشـادة واسـعة على المسـتوى الدولي، حيـث ناقشـت الـدول الأعضاء خـلال لقـاءات القمـة عبر الاتصالات المرئيـة العديد من المحاور والبنـود يأتي أبرزها: توظيف الشباب وتهيئتهم لسوق العمل، تمكين المرأة، دعم أسواق المال المحلية، الاستثمار في البنية التحتية، مكافحة الفساد ورفع مسـتوى النزاهة، تطوير التعليم، تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، تفعيل دور التقنيات الناشئة لخدمة الاقتصاد الرقمـي، وتحسـين آليـات الأنظمـة الاقتصاديـة العالمية. وقـد حظـي الاقتصـاد السـعودي بتقدير وإشـادة العديد مـن الجهات الاقتصادية العالمية. حيث أشـاد صندوق النقد الدولـي بتمكُّـن المملكـة مـن إدارة أزمة تفشـي جائحة كورونـا بشـكل مميـز، وذلـك بفضـل الجهـود الحكومية التي جـاءت متوافقة مع توجهات رؤيـة المملكة 2030، والإجـراءات الاحترازية التـي اتُّخذت منذ وقـت مبكر للحد من تداعيـات الأزمة، بالإضافة إلى دعـم الاقتصاد المحلي بالحـزم التحفيزية والتي سـاعدت في تخفيـف تأثير الجائحة علـى القطاعـات الاقتصاديـة. وفـي ذات السـياق، فقـد أثنى صنـدوق النقـد الدولي على الإصلاحـات الاقتصادية

والصحية والاجتماعيـة التي حققت نتائـج إيجابية، متوقعاً أن يسـتمر الاقتصـاد المحلـي بالتعافـي مـن آثـار الجائحة ويحقـق النمو والتباطؤ في التضخـم ويُخفض من معدلات البطالة، مشـيراً إلى التحسن المسـتمر في مجالات المالية العامة والسياسات النقدية والقطاع المالي وإدارة الإنفاق الحكومي ومشاركة المرأة السعودية في سوق العمل.

ومـا زالـت المملكة تتمتـع بتصنيـف ائتمانـي متميز على المسـتوى العالمي بالرغم من الظروف الاسـتثنائية، حيث صنفت وكالة سـتاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني المملكة فـي الربع الثالـث من 2020 عنـد مسـتوى (A-/A-2) مع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة نظـراً للمركز القـوي و الداعم لصافي أصول المملكة. بينما صنفت وكالة فيتش الائتمان السيادي المملكة في شـهر نوفمبر 2020م عند مستوى (A) مـع نظرة مسـتقبلية سـلبية نظـراً لتأثير جائحـة كورونا وتقلبات أسـواق النفط على الميزانيـات المالية والخارجية، على الرغم من جهود المملكة لضبط أوضاع المالية العامة. كمـا صنفـت وكالة موديـز المملكـة عند مسـتوى (A1) في شـهر مايو 2020م مع نظرة مسـتقبلية سـلبية نتيجة للصدمـات الخارجية و تذبذب أسـعار النفط على إثر تفشـي جائحة كورونا.

ختاماً، علـى الرغم من حالة الطـوارئ الصحية و الاحترازات المتخـذة علـى المسـتوى العالمـي و المحلـي للتصدي لفيروس كورونا المسـتجد و انعكاساتها على أسواق النفط و الأنشـطة الاقتصادية، اسـتطاعت المملكة- ولله الحمد- مواجهة هذه التحديات باتخاذ العديد من الإجراءات والحزم التحفيزية، وضبط السياسـتين المالية والنقدية للحد من التأثير السـلبي لانخفاض أسـعار النفط وتداعيات جائحـة كورونا، والالتـزام بضبـط أوضـاع الماليـة العامـة لضمان اسـتمرار العوامـل الإيجابيـة التـي رسـمتها رؤية المملكـة 2030 والسـعي فـي تحقيقهـا وتجـاوز المعوقـات الاقتصادية الممكنـة. ومـن المتوقـع أن يواصل الاقتصاد السـعودي السعي في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف تعزيـز قوة الاقتصاد المحلي في كافـة القطاعات، وما تم إنجازه خـلال عام 2020م فـي ظل هذه الظـروف، يؤكد عـزم المملكة على المضي قدماً لتحقيق ما تم التخطيط له والوصول لاقتصاد متين ومتنوع يتمتع بالاستدامة و النمو.

◀ وما زالت المملكة تتمتع بتصنيف ائتماني متميز على المستوى العالمي بالرغم من الظروف الاستثنائية.

◀ يواصل الاقتصاد السعودي السعي في طريق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بهدف تعزيز قوة الاقتصاد المحلي في كافة القطاعات.

النشاط الإقراضي

النشاط الإقراضي

مقدمة

تزامن اداء الصندوق للعام المالي 2020م مع انتشار جائحة كورونا، بيد أن الصندوق تفاعل معها باحترافية ومهنية عالية لاحتواء الأزمة، حيث قام بتفعيل العديد من المبادرات والخدمات والمنتجات لتسهيل وإطلاق حزمة تحفيزية للمشاريع الصناعية بقيمة تجاوزت 5 مليارات ريال لمواجهة آثار الجائحة.

وواصل الصندوق نشاطه المتميز في تنمية القطاع الصناعي المحلي، إذ بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م) رقما قياسياً منذ إنشاء الصندوق من حيث عدد وقيمة ما تم اعتماده خلال عام واحد، حيث بلغت قيمتها 17,613 مليون ريال لعدد 212 قرضاً. وقد قُدمت هذه القروض المعتمدة خلال عام التقرير للمساهمة في تمويل مشاريع تجاوزت استثماراتها 57,4مليار ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال العام 4,650 مليون ريال، وفي المقابل تم تسديد 3,274 مليون ريال خلال نفس العام.

كما تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م) بتحقيق نسبة عالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة، حيث بلغت 39 % من إجمالي قيمة القروض و32 % من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام بما قيمته 6,847 مليون ريال، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى 14% من إجمالي عدد قروض الصندوق و 15% من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على 75% من تكلفة المشروع بدلاً من 50% وزيادة فترة سداد القرض حتى 20 سنة بدلاً من 15 سنة.

النسبة العالية لعدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تُعتبر من الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع 84% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام بقيمة إجمالية بلغت 1,573 مليون ريال.

وبصورة إجمالية، بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه في عام 1394هـ وحتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ عدد 4676 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 187,490 مليون ريال، كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات 125,490 مليون ريال، سُدد منها 77,051 مليون ريال وهو ما يمثل 61% من القروض المصروفة، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

خلال عام 2020

%84
قروض لمشاريع صغيرة ومتوسطة
من إجمالي عدد القروض المعتمدة

%32
مناطق واعدة
من إجمالي عدد القروض المعتمدة بقيمة 6.8 مليار ريال

التوزيع التراكمي
لقيمة القروض المعتمدة حتى نهاية عام 2020م

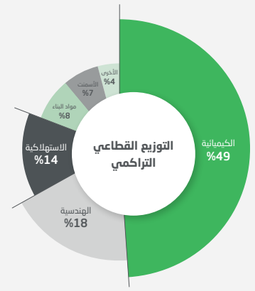

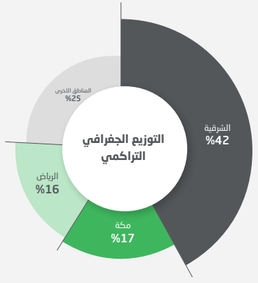

النشاط الإقراضي **خلال عام 2020م**

عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المسددة
212 قرضاً	17.6 مليار ريال	4.6 مليارات ريال	3.3 مليارات ريال

النشاط الإقراضي **التراكمي حتى نهاية عام 2020م**

عدد القروض المعتمدة	قيمة القروض المعتمدة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المسددة
4676 قرضاً	187.5 مليار ريال	125.5 مليار ريال	77.1 مليار ريال

أولاً: التوزيع القطاعي للقروض

باستعراض النشاط الإقراضي للقطاعات الرئيسة حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي:

الصناعات الكيميائية

القروض المعتمدة خلال 2020م

15.2 مليار ريال
86% من إجمالي قيمة القروض

%44
من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية حتى نهاية 2020م

92.1
مليار ريال

%49
من إجمالي قيمة القروض

القروض المعتمدة خلال عام 1442/1441هـ (2020م)

استحوذ قطاع الصناعات الكيميائية على النصيب الأكبر من قيمة اعتمادات العام المالي 1442/1441هـ حيث أعتمد عدد 91 قرضاً بلغت قيمتها 15,224 مليون ريال، وتمثل هذه القروض 86% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام و43% من عددها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة وعدد القروض المعتمدة خلال العام.

ومن بين القروض المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرضان قيمتهما 6,000 مليون ريال لتمويل إنتاج غاز الهيدروجين في مدينة جيزان، بالإضافة إلى سبعة قروض في مدينة الجبيل قيمتها 7,000 مليون ريال، أربعة منهم لتمويل إنتاج البولي إيثيلين وثلاثة لمشاريع تصنع منتجات البولي بروبلين. بالإضافة إلى قرض بمدينة رأس الخير لتمويل إنتاج الأمونيا بقيمة 1,200 مليون ريال.

حجم القروض التراكمية حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

يتصدر هذا القطاع جميع القطاعات الأخرى من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق الصناعي وحتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ مبلغ 92,166 مليون ريال، أي ما يمثل 49% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

قيمة القروض المعتمدة التراكمية (مليون ريال)

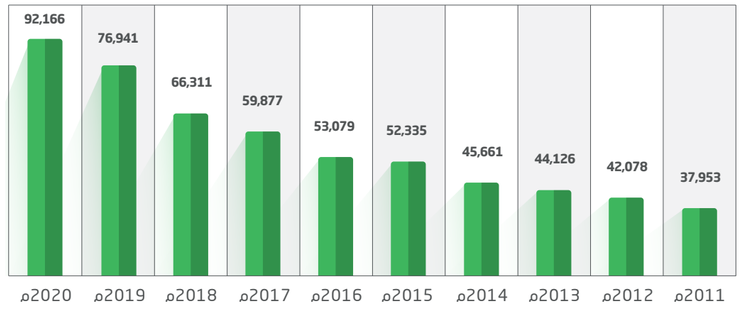

الصناعات الهندسية

القروض المعتمدة خلال عام 1442/1441هـ (2020م)

اعتمد الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية خلال عام 1442/1441هـ عدد 37 قرضاً بلغت قيمتها 561 مليون ريال، أي ما يمثل 17% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام و 3% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

ومن بين القروض المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير ثلاثة قروض قيمتها حوالي 146 مليون ريال في مدينة الجبيل لدعم مشاريع لتشكيل المعادن، وقرضان بقيمة حوالي 125 مليون ريال لتمويل مصنعين أحدهما لإنتاج الأنابيب المعدنية والآخر لإنتاج هياكل شرائح الطاقة الشمسية في مدينة الدمام، بالإضافة إلى قرض بقيمة 61 مليون ريال في مدينة الرياض لتمويل مشروع صناعة العدادات الذكية.

حجم القروض التراكمية حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له 33,415 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 18% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

قيمة القروض المعتمدة التراكمية (مليون ريال)

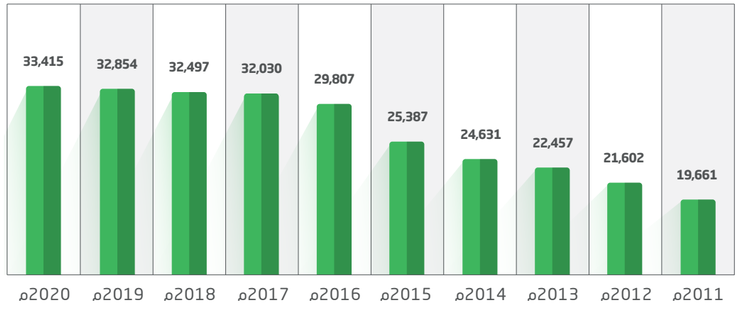

القروض المعتمدة خلال 2020م

561 مليون ريال
3% من إجمالي قيمة القروض

%17
من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية حتى نهاية 2020م

33.4
مليار ريال

%18
من إجمالي قيمة القروض

الصناعات الاستهلاكية

القروض المعتمدة خلال عام 1442/1441هـ (2020م)

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام 1442/1441هـ عدد 45 قرضاً بلغت قيمتها 526 مليون ريال تقريبًا، أي ما يمثل 21% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام و3% من قيمتها. وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرضان قيمتهما 206 مليون ريال لتمويل مصنعاً في مدينة رابغ لصناعة لفافات المناديل الورقية والأقمشة الطبية، ومشروع لإنتاج زيت الزيتون في منطقة الجوف بقيمة 37 مليون ريال، بالإضافة لأربعة قروض بلغ إجمالي قيمتها حوالي 51 مليون ريال لتمويل مشاريع في مدينة الجبيل لإنتاج أعلاف الحيوانات والأقنعة الطبية واللحوم والطبليات.

حجم القروض التراكمية حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام 1442/1441هـ مبلغ 26,828 مليون ريال، أي ما يمثل 14 % من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام التقرير.

قيمة القروض المعتمدة التراكمية (مليون ريال)

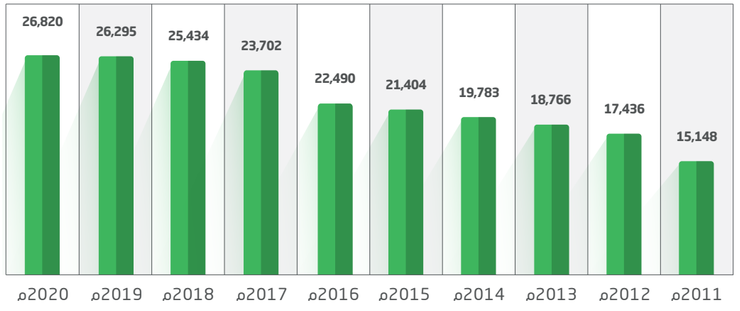

القروض المعتمدة خلال 2020م

526 مليون ريال
3% من إجمالي قيمة القروض

%21
من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية حتى نهاية 2020م

26.8
مليار ريال

%14
من إجمالي قيمة القروض

صناعة مواد البناء

القروض المعتمدة خلال عام 1442/1441هـ (2020م)

اعتمـد الصنـدوق خلال عام 1442/1441هـ عدد 13 قرضاً لقطاع مواد البناء والأسـمنت بلغت قيمتها حوالي 341 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 6% من عدد القروض وحوالي 2% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام.

ومـن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عـام التقرير قرضان قيمتهما 257 مليون ريال لتمويل مصنعين في مدينة ينبع لإنتاج السـيراميك وألواح الجبس، وقرض قيمته حوالي 16 مليون ريال لتمويل مصنعاً لإنتاج بودرة السـيليكا في مدينة الرياض، بالإضافة لقرض قيمته 14 مليون ريال لتمويل مصنعاً في محافظة الخرج لإنتاج الصوف الصخري.

حجم القروض التراكمية حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لهذا القطاع حتى نهاية عام 1442/1441هـ إجمالي 27,159 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 15% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشـاريع الصناعية منذ تأسيسـه، وبذلك يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

قيمة القروض المعتمدة التراكمية (مليون ريال)

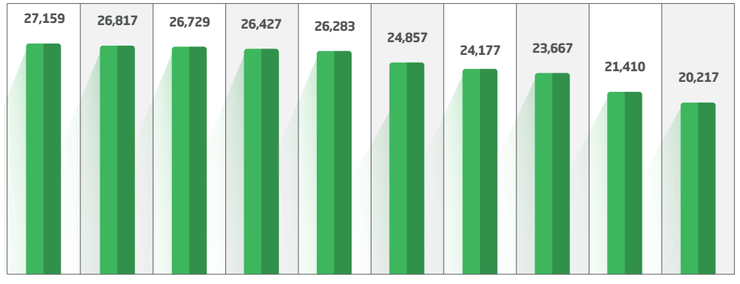

القروض المعتمدة خلال 2020م

341 مليون ريال
2% من إجمالي قيمة القروض

%6
من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية حتى نهاية 2020م

27.1
مليار ريال

%15
من إجمالي قيمة القروض

القروض المعتمدة خلال عام 1442/1441هـ (2020م)

اعتمـد الصنـدوق للصناعات الأخرى خلال عام 2020م عدد 26 قرضاً قيمتها حوالي 961 مليون ريال، أي ما يمثل 12% من عـدد القـروض و 5% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث القيمة والمرتبة الرابعة من حيث عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

ومن بين القروض المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي 430 مليون ريال لتمويل مشروعين لتقديم الخدمات اللوجسـتية وشـحن البضائع في مدينتي جدة والرياض، وخمسـة قروض قيمتها 268 مليون ريال تقريباً لمشـاريع الخدمات الأرضية واللوجستية بمطارات المملكة المختلفة منها: جدة والرياض والدمام والمدينة. بالإضافة إلى قرض بقيمة 116 مليون ريال لتمويل مصنعاً في مدينة جدة لإنتاج المستلزمات الطبية.

حجم القروض التراكمية حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)

بلـغ إجمالـي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لهذا القطاع منذ تأسيسـه وحتى نهاية عام 1442/1441هـ مبلـغ 7,931 مليـون ريال، أي ما يمثل 4% من إجمالي قيمة وعدد القـروض التي اعتمدها الصندوق، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

قيمة القروض المعتمدة التراكمية (مليون ريال)

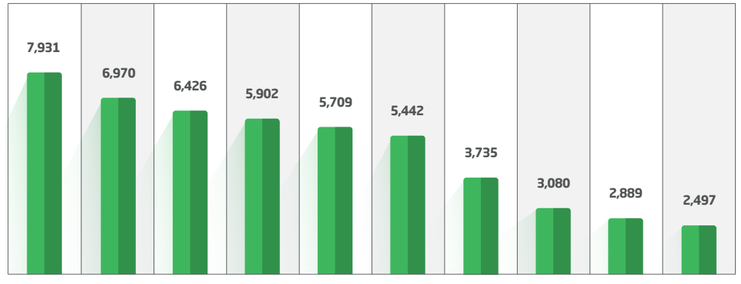

الصناعات الأخرى

القروض المعتمدة خلال 2020م

961 مليون ريال
5% من إجمالي قيمة القروض

%12
من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية حتى نهاية 2020م

7.9
مليارات ريال

%4
من إجمالي قيمة القروض

ثانياً: التوزيع الجغرافي للقروض

التوزيع الجغرافي التراكمي لعدد وقيمة القروض المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة:

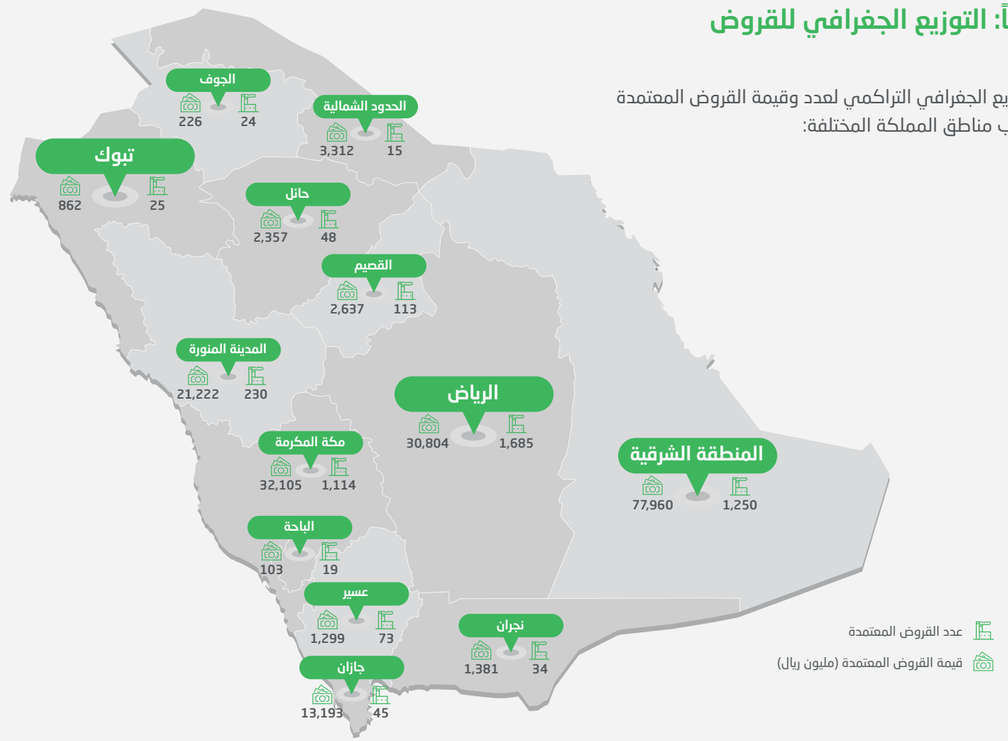

التوزيع النسبي التراكمي للقروض المعتمدة حتى نهاية عام 2020م

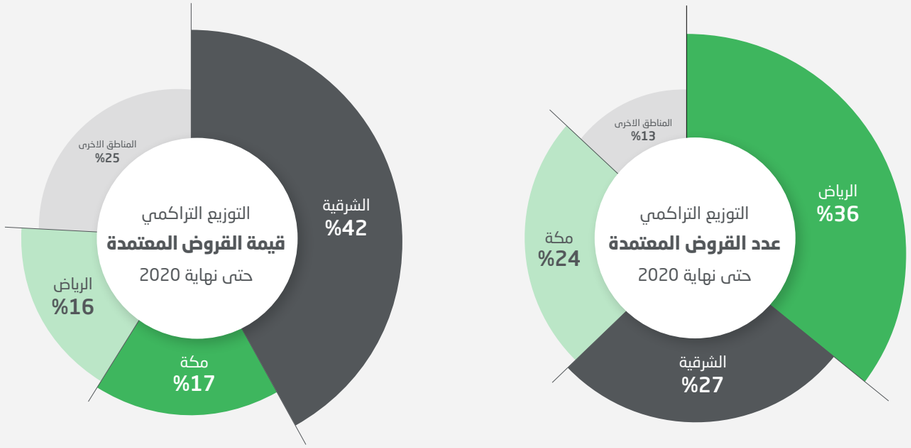

المناطق الإدارية

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

منطقة الرياض

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 70 قرضاً بقيمة 962 مليون ريال لتمويل مشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي 33% من عدد القروض و5.4% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

962 مليون ريال — %33 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة الرياض 1685 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 36% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 30,804 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 16.4% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

حجم القروض التراكمية

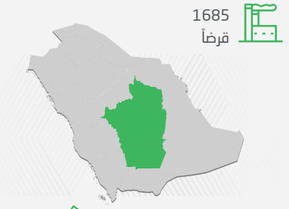

منطقة مكة المكرمة

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 41 قرضاً بقيمة 1,027 مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة أي ما يمثل حوالي 19.3% من عدد القروض و5.8% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

1,027 مليون ريال — %19.3 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة 1114 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 23.8% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 32,105 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 17.1% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

حجم القروض التراكمية

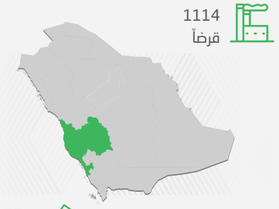

المنطقة الشرقية

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 62 قرضاً بقيمة 8,972 مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، أي ما يمثل حوالي 29.2% من عدد القروض و51% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

8,972 مليون ريال — %29.2 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية في المنطقة الشرقية 1250 قرضاً، أي ما يمثل حوالي 26.7% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها 77,960 مليون ريال، أي ما يمثل حوالي 41.6% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

حجم القروض التراكمية

منطقة المدينة المنورة

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمـد الصندوق خلال عام التقرير 15 قرضاً بقيمة 314 مليون ريال لمشـاريع تقع في منطقة المدينة المنورة، أي مـا يمثل حوالي 7.1% من عـدد القروض و 1.8% من قيمة القروض المعتمـدة خلال العام، وبذلك تأتي منطقـة المدينة المنورة في المرتبـة الرابعة من حيث عدد القـروض المعتمدة وفـي المرتبة الخامسـة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

314 مليون ريال | %7.1 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلـغ إجمالي عـدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصـندوق للمسـاهمة فـي تمويـل مشـاريع صناعية فـي منطقـة المدينـة المنـورة 230 قرضـاً، أي مـا يمثـل حوالي 4.9% مـن إجمالي عـدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م)، وبذلـك تأتـي منطقـة المدينـة المنـورة فـي المرتبـة الرابعة مـن حيث عدد وقيمـة القروض المعتمدة، إذ بلغـت قيمتها 21,222 مليـون ريال، أي ما يمثل حوالـي 11.3% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

حجم القروض التراكمية

منطقة عسير

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمـد الصندوق خـلال العام في منطقة عسـير أربعة قروض لمشـاريع صناعيـة تبلغ قيمتهـا 19 مليون ريال، وبذلـك تأتـي هـذه المنطقة فـي المرتبة السادسـة مـن حيث عـدد القروض والتاسـع مشـترك مـن حيث قيمـة القـروض المعتمـدة خلال عـام التقريـر. وهي مـن المناطق الواعدة التي اسـتفادت مـن تفعيل قرار زيادة نسـبة التمويل بما لا يزيد علـى 75 % من تكلفة المشـروع بدلاً مـن 50 %، وبفترة سـداد تصل إلى 20 سنة بدلاً من 15 سنة.

19 مليون ريال | %1.9 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلـغ إجمالي عـدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصندوق للمسـاهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة عسـير 73 قرضاً بقيمـة 1,299 مليون ريال، أي مـا يمثـل حوالي 1.6 % من إجمالـي عدد القروض و0.7 % مـن إجمالي قيمـة القروض التـي اعتمدها الصنـدوق، وبذلـك تأتـي منطقـة عسـير فـي المرتبة السادسـة من حيـث عدد القروض والعاشـرة من حيث قيمـة القروض التـي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسـه وحتى نهايـة عـام 1442/1441هـ.

حجم القروض التراكمية

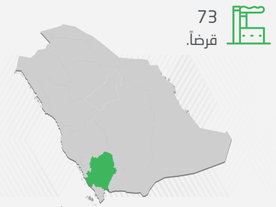

منطقة حائل

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمـد الصندوق قرضاً واحداً تبلـغ قيمته 2 مليون ريال لتمويل مشروع صناعي في منطقة حائل، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثامن مشترك من حيث عدد القروض وفـي المرتبـة الثالثة عشـرة من حيث قيمـة القروض المعتمـدة خلال عـام التقرير. وتعتبر منطقـة حائل من المناطـق الواعدة التي اسـتفادت أيضاً مـن الضوابط الجديـدة لتفعيل قرار زيادة نسـبة التمويـل ومدة فترة سـداد القرض للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً.

2 مليون ريال | %0.5 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلـغ إجمالي عـدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصندوق للمسـاهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة حائـل 48 قرضاً بقيمة إجماليـة قدرها 2,357 مليـون ريال، وبذلـك تأتي منطقـة حائل فـي المرتبة السابعة من حيث عدد القروض والثامنة من حيث قيمة القـروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسـه وحتى نهايـة عـام 1442/1441هـ بنسـبة 1% من إجمالي عدد القروض و1.3 % من إجمالي قيمة القروض.

حجم القروض التراكمية

منطقة القصيم

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمد الصندوق تسعة قروض تبلغ قيمتها 215 مليون ريـال لتمويل مشـاريع صناعيـة في منطقـة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسـة من حيث عدد القروض والسادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير.

215 مليون ريال | %4 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالـي عدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصنـدوق للمسـاهمة في تمويـل مشـاريع صناعية فـي منطقـة القصيـم 113 قرضـاً بقيمـة إجماليـة قدرهـا 2,637 مليـون ريـال، وبذلـك تأتـي منطقـة القصيـم في المرتبة الخامسـة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السـابعة من حيث قيمـة القروض التي اعتمدهـا الصنـدوق منـذ تأسيسـه وحتـى نهاية عام 1442/1441هـ بنسـبة 2.4 % مـن إجمالـي عـدد القروض و1.4% من إجمالي قيمتها.

حجم القروض التراكمية

منطقة جازان

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمد الصندوق قرضـان بلغت قيمتهما 6,000 مليون ريـال لتمويـل مشـاريع صناعيـة فـي منطقة جـازان، وبذلـك تأتي هـذه المنطقة فـي المرتبـة الثانية من حيـث قيمة القـروض والمرتبة السـابعة مشـترك من حيث عدد القروض المعتمـدة خلال عام التقرير. وتعتبر منطقـة جازان مـن المناطق الواعدة التي اسـتفادت من الدعم الموجه بزيادة نسـبة التمويـل وزيادة فترة سداد القروض.

6,000 مليون ريال | %0.9 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلـغ إجمالي عـدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصندوق للمسـاهمة في تمويل مشاريع صناعية في منطقة جازان 45 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 13,193 مليـون ريـال، وبذلك تأتـي منطقة جازان فـي المرتبة الخامسـة من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثامنة من حيـث عدد القـروض التي اعتمدهـا الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام التقرير بنسبة 7% من إجمالي قيمة القروض و1% من إجمالي عدد القروض.

حجم القروض التراكمية

مناطق المملكة الأخرى

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م:

اعتمـد الصندوق ثمانية قروض قيمتها 102 مليون ريال لتمويل مشـاريع صناعيـة في بقية مناطـق المملكة. حيث توزعت هذه المشـاريع الجديدة بواقع مشروعين لكل من منطقة تبوك ونجران والباحة، ومشـروع واحد لمنطقة الجوف، بالإضافة إلى مشروع مقام في عدة مناطق بالمملكة، وقد حظيت هذه المناطق بما نسبته حوالـي 3.8% من إجمالي عـدد القروض و 0.6% من إجمالـي قيمة القروض التـي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير.

102 مليون ريال | %3.8 من إجمالي عدد القروض

حجم القروض التراكمية:

بلـغ إجمالي عـدد القـروض التراكمية التـي اعتمدها الصنـدوق فـي مناطـق المملكة الأخـرى 118 قرضاً حتى نهاية عام 1442/1441هـ قيمتها 5,913 مليون ريال، أي ما يمثل تقريباً 2.5% من إجمالي عدد القروض و3.2 % مـن إجمالـي قيمـة القروض التـي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

حجم القروض التراكمية

المناطق الواعدة

69
فرضاً
تمثل 32% من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال 2020م

6.8
مليار ريال
تمثل 39% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال 2020م

اعتمد مجلس الصندوق الصناعي عدداً من الضوابط والمميزات التي تُحدد نِسَب تمويله للمشاريع الصناعية في المناطق والمدن ذات المستقبل الواعد التي تقع خارج نطاق مناطق ومدن المملكة الرئيسة، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 296 الذي صدر بتاريخ 1432/10/14 هـ القاضي بالموافقة على رفع قرض الصندوق بما لا يزيد عن نسبة 75% من تكلفة المشروع في المناطق والمدن الأقل نمواً (الواعدة) بدلاً من نسبة 50%، وكذلك مد أجل القرض بما لا يزيد عن 20 سنة بدلاً من 15 سنة؛ ليساهم في توسيع نطاق القطاع الصناعي، ويشمل كامل مناطق المملكة.

حجم القروض المعتمدة خلال عام 2020م

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير 69 قرضاً بقيمة 6,847 مليون ريال لمشاريع صناعية تقع في مناطق ومدن واعدة، تمثل 32.1% من عدد القروض و38.9% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام.

حجم القروض التراكمية

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في تمويل مشاريع صناعية تقع في مناطق ومدن واعدة 1047 قرضاً حتى نهاية عام 1442/1441هـ قيمتها 50,763 مليون ريال، أي ما يمثل تقريباً 22.4% من إجمالي عدد القروض و27.1% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة منذ إنشاء الصندوق.

ثالثاً: الاعتمادات حسب البرامج والمنتجات التمويلية

تماشياً مع جهود الصندوق الهادفة لتحفيز المستثمرين للمشاريع الناشئة وتعزيز التحول الرقمي ورفع كفاءة الطاقة للمشاريع القائمة، تم إطلاق عدد من البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة، منها ما يلي:

البرامج التمويلية خلال عام 2020م

برنامج آفاق
- تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة: 177 مليون ريال، 10 عدد القروض
- بادر: 45.9 مليون ريال، 5 عدد القروض

برنامج تنافسية
- كفاءة الطاقة: 5 مليون ريال، 1 عدد القروض
- التحول الرقمي: 13 مليون ريال، 1 عدد القروض

برنامج توطين
- اكتفاء: 233.4 مليون ريال، 7 عدد القروض
- نساند: 7.3 مليون ريال، 1 عدد القروض

برنامج متجددة
- توليد الطاقة الشمسية الموزعة: 10 مليون ريال، 4 عدد القروض
- مكونات الطاقة المتجددة: 17.9 مليون ريال، 1 عدد القروض

برنامج أرض وقرض
- أرض وقرض: 50.8 مليون ريال، 5 عدد القروض

المنتجات التمويلية خلال عام 2020م

تمويل متعدد الأغراض
- 34 مليون ريال
- 7 عدد القروض

رأس المال العامل
- 1,322 مليون ريال
- 115 عدد القروض

تشمل القروض المعجلة

الاعتماد المستندي مع البنوك

يُقدّم الصندوق الصناعي من خلال هذه الخدمة، وبالتنسيق مع البنوك التجارية، إصدار الاعتمادات المُستندية لتمويل الاعتمادات الخاصة باستيراد الآلات والمُعدات في تواريخ استحقاقها.

- 102.3 مليون ريال
- 49 إعتماد مستندي

رابعاً: تمويل المشاريع المختلطة والأجنبية

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة والأجنبية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يُعد إحدى الركائز الأساسية لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي يقوم به في فتح الأسواق العالمية للمنتجات الوطنية، فقد أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة مع الشركات العالمية العريقة. وسواء كانت هذه المشاريع بوجود شركاء سعوديين أو بملكية أجنبية بالكامل فإن الصندوق يتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها مستثمرون سعوديون. وقد بلغ إجمالي قروض المشاريع المختلطة والأجنبية التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي 1442/1441هـ (2020م) عدد 849 قرضاً بقيمة 68,881 مليون ريال، تمثل 37% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة لجميع المشاريع و18% من عددها، ومما يجدر ذكره أن متوسط مساهمة الشريك الأجنبي تمثل 42% من المشاريع المختلطة التي أقرضها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام 2020م.

يأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة للمشاريع المختلطة والأجنبية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام 1442/1441هـ، وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها 65%، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته 23%، ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة 6% من إجمالي القروض المعتمدة التراكمية.

اعتمد الصندوق خلال العام المالي 2020م عدد 18 قرضاً لتمويل مشاريع صناعية بملكية مختلطة وأجنبية، بلغت قيمة هذه القروض 3,157 مليون ريال، وهو ما يمثل نسبة 18% من قيمة القروض المعتمدة و8% من عددها. وقد توزعت القروض الجديدة للمشاريع المختلطة والأجنبية بواقع 9 قروض لقطاع الصناعات الكيميائية و5 قروض لقطاع الصناعات الهندسية و3 قروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية بالإضافة إلى قرض واحد لقطاع صناعات مواد البناء.

وفّرت المشاريع المختلطة والأجنبية المعتمدة خلال عام التقرير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لاستيعاب 903 موظفين وعاملين، أي ما يمثل 16% من إجمالي فرص العمل في المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام 1442/1441هـ بإجمالي 5788 فرصة عمل.

903
فرصة عمل

%16
من إجمالي فرص العمل

عدد القروض المعتمدة للمشاريع حسب نوع الملكية حتى نهاية عام 2020م

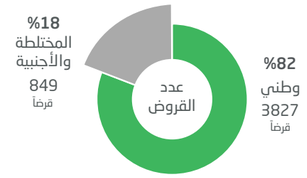

قيمة القروض المعتمدة للمشاريع حسب نوع الملكية حتى نهاية عام 2020م

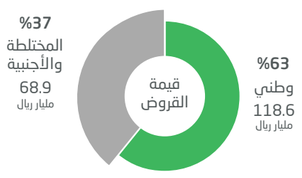

خامساً: المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام 2020م

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام 1442/1441هـ عدد 23 مشروعاً صناعياً تفاصيلها كما يلي:

القطاع	عدد المشاريع	قيمة القروض (مليون ريال)	عدد العمالة المقدرة
الصناعات الكيميائية	9	265.5	381
الصناعات الأخرى	4	113.7	80
الصناعات الهندسية	3	45.1	166
الصناعات الاستهلاكية	7	39.5	262
المجموع	**23**	**463.8**	**889**

23
مشروعاً صناعياً

889
عدد العمالة المقدرة

463.8
مليون ريال

استراتيجية الصندوق

استراتيجية الصندوق

مقدمة

يؤدي صندوق التنمية الصناعية السعودي دوراً رئيساً في مسيرة التنمية الصناعية في المملكة منذ ما يزيد على أربعة عقود، ولدى الصندوق خطط طموحة لتطوير وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر تقديم منظومة تمويل مدروسة، بالإضافة إلى الاستشارات والحوافز لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الصناعية من داخل وخارج المملكة. وخلال العام المالي 1441/1440 هـ (2019م)، صدرت الموافقة الكريمة بتعديل نظام الصندوق الأساسي وفق ما جاء في المرسوم الملكي رقم (م/122) وتاريخ 1440/10/30 هـ، مما فتح للصندوق آفاقاً واسعة ليصبح المُمَكِّن المالي لقطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، حيث استطاع الصندوق من إطلاق حزمة جديدة من المنتجات والخدمات التمويلية لتوسيع نطاق خدماته، إضافة لدوره الأساسي في دعم القطاع الصناعي.

وقد شكّلت الحزمة الجديدة من الممكّنات والخدمات والمنتجات التمويلية التي أطلقها الصندوق نقلة نوعية في مسيرة عمله، وكان هدفها الرئيس تلبية احتياجات القطاع الخاص وتمكينه لدعم الصناعة الوطنية والإسهام في تحول المملكة إلى قوة صناعية كبرى ومركز لوجستي عالمي؛ فالصندوق يُسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، كونه المُمكِّن المالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) الذي يُعد أحد أهم برامج الرؤية، كما يدعم الصندوق برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص للتحول لشركات مساهمة عامة، وتحفيز تقنية البناء، بهدف توطين ودعم تقنيات البناء المبتكرة.

أولاً: التوجه الاستراتيجي

تركزت جهود الصندوق الصناعي لعام 2020م على أربع أولويات رئيسة ليتم تنفيذها من خلال عدد من المبادرات والمشاريع، ويأتي هذا التوجه استكمالا للتوجه الاستراتيجي للصندوق الصناعي منذ عام 2018 في تمكينه من أداء دوره كممكن مالي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية و الخدمات اللوجستية.

◀ يركز الصندوق جهوده للتحول إلى العمل المؤسسي لضمان تحقيق أهدافه، وكذلك الوصول إلى مستهدفات رؤية المملكة 2030.

◀ يقدم الصندوق عدداً من المبادرات من أجل تحسين خدماته لمواكبة احتياجات العملاء.

◀ يهدف الصندوق إلى بناء ثقافة مبنية على الأداء وزيادة حس المسؤولية لدى الموظفين.

1- تطوير العمل المؤسسي

عمل الصندوق الصناعي على العديد من المبادرات التي تجعل منه المُمكِّن المالي الرئيس لبرنامج (ندلب). لذلك، يركز الصندوق جهوده للتحول إلى العمل المؤسسي لضمان تحقيق أهدافه، وكذلك الوصول إلى مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال :

- **مبادرة تحسين التخطيط و الميزانية:** تهدف إلى تحسين اتخاذ القرارات المالية وتخصيص الموارد المالية، بالإضافة إلى التخطيط المالي للميزانيات.
- **استراتيجية إدارة المعرفة:** لتعظيم الاستفادة من المعلومات والبيانات في الصندوق.
- **لجنة تحسين إجراءات الأعمال:** لجنة تُعقد بشكل أسبوعي يرأسها الرئيس التنفيذي و أعضاؤها نواب الرئيس التنفيذي و مدراء الإدارات ذات العلاقة لمتابعة إجراءات الصندوق و البحث عن حلول تهدف إلى تحسين إجراءات أعمال الصندوق الصناعي وتحسين تجربة العميل.
- **توثيق الإجراءات والعمليات ومصفوفة الصلاحيات:** يشمل التوثيق جميع الإدارات للوصول إلى درجة عالية من الحوكمة.

2- تحسين خدمة وتجربة العميل

يواظب الصندوق الصناعي على العمل لتحسين تجربة العميل وصولاً لمستوى عالٍ من رضا العميل، وعليه فقد أطلق الصندوق الصناعي المبادرات التالية:

- **مبادرة قياس رضا العميل:** تهدف إلى احتساب خط الأساس من رضا العميل لمعرفة الجوانب التي يجب تحسينها وزيادة هذه النسبة، بالإضافة إلى تحديث الخدمات المقدمة بما يلائم احتياجات العملاء.
- **مبادرة الاعتماد الإلكتروني:** والتي تهدف إلى أتمتة إجراءات اعتماد القروض لتسهيل الإجراءات على العميل.
- **مبادرة تحسين الخدمات الاستشارية:** ستُحسّن بدورها جميع الخدمات الاستشارية لتغطية احتياجات العميل.

بالإضافة إلى الاستمرار في تقييم المنتجات والبرامج من أجل تحسينها وتلبية احتياجات العملاء.

3- بناء ثقافة التميز

يهدف الصندوق إلى بناء ثقافة مبنية على الأداء وزيادة حس المسؤولية لدى الموظفين. حيث يرغب الصندوق في خلق بيئة عمل، يتم فيها تحفيز الموظفين لتقديم أفضل ما لديهم. وبالتالي، فإن الثقافة الموجهة نحو الأداء تعني أن الصندوق يدفع في هذا الاتجاه، بينما تظل المساهمة الفردية شفافة وخاضعة للتقدير. ومن أجل ذلك، ظهرت مجموعة من الجهود، أهمها:

- **إطلاق مجلس ثقافة التميز:** والذي يهدف إلى خلق بيئة ثقافية داخل الصندوق الصناعي.
- **برنامج صناعة القادة:** يهدف إلى تطوير و تمكين القادة لإعدادهم للمناصب القيادية وضمان استمرارية العمل.

4- دعم القطاع الصناعي في مواجهة آثار جائحة كورونا

أعلنت الحكومة السعودية في مارس 2020م عن حزم تحفيز مالية عاجلة تتجاوز قيمتها 120 مليار ريال للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة من تفشي فيروس كورونا المستجد. وتماشياً مع هذه التوجهات، كان صندوق التنمية الصناعية السعودي من بين الجهات الرائدة في تقديم دعمه للقطاع الصناعي من خلال طرح عدة مبادرات لمكافحة الأثر السلبي للجائحة على الاقتصاد بقيمة إجمالية تجاوزت 5 مليارات ريال.

تهدف هذه المبادرات إلى تخفيف العبء المالي على الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الشركات الكبيرة التي عانت من الوضع الاقتصادي. ومن بين هذه المبادرات إعادة هيكلة الأقساط المستحقة في عام 2020م لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات الخدمات الطبية من عملاء الصندوق، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة للشركات الصناعية الكبيرة التي تأثرت بالجائحة، حيث تجاوز إجمالي المبلغ لكلتا المبادرتين 4 مليارات ريال.

إضافة إلى ذلك، وللمساهمة في توفير السيولة اللازمة في السوق، قدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضاً مسرعة لعملائه المؤهلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل ما يصل إلى ثلاثة أشهر من نفقاتهم التشغيلية في جميع القطاعات. علاوة على ذلك، تم توجيه مبادرة أخرى إلى المشاريع الطبية والصيدلانية، حيث تم تقديم قروض عاجلة لتمويل ما يصل إلى ستة أشهر من نفقات المواد الخام للمشاريع الطبية والصيدلانية سواءً من عملاء الصندوق الحاليين أو العملاء الجدد. وكان الهدف الرئيسي هو توفير التمويل الكافي للمشروعات الطبية والصيدلانية لمواصلة توفير المنتجات الطبية اللازمة خلال جائحة كورونا. وأخيرًا، أطلق الصندوق الصناعي مسار المستلزمات الطبية الخاصة، حيث قام بتمويل تكلفة الأصول الثابتة للمصانع التي تنتج المنتجات المتعلقة بالوقاية من الفيروس، حيث تجاوز إجمالي قيمة القروض للمبادرتين المذكورتين أعلاه مليار ريال.

+5

مليارات ريال

قيمة المبادرات التي طرحها الصندوق للتخفيف من آثار جائحة كورونا على القطاع الصناعي.

ثانياً: البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة

1- برنامج آفاق

برنامج يهدف إلى دعم التنمية وتطوير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة منتجات ومبادرات:

تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لدعم المنشآت الواعدة التي اثبتت قدرتها التنافسية لتكون من الشركات الرائدة في المملكة، عبر تقديم تسهيلات مالية تتيح لها رفع طاقتها الإنتاجية وتحقيق النمو والتوسع الذي تطمح إليه عن طريق توفير عدد من المميزات:

- مدة سداد تصل إلى 8 سنوات.
- نسبة صرف تصل إلى 30 % من قيمة القروض.
- مدة سماح تصل إلى 24 شهراً.
- تخفيض الحد الأدنى للملاءة المالية المطلوبة.

تحفيز رواد الأعمال الصناعيين

يقدم الصندوق هذا المنتج عن طريق الشراكة مع حاضنات ومسرّعات الاعمال، مثل مسرعة الأعمال الصناعية التي تم انشاؤها بالتعاون مع برنامج «بادر» بهدف دعم المشاريع الناشئة التي تعد جزءاً أساسياً في الاقتصاد في مراحل التأسيس الأولى ويتضمن المنتج عدداً من المميزات:

- القبول في حاضنة «بادر» والمشاركة في المعسكر التدريبي.
- تمويل أولي يصل إلى 650 الف ريال، ومدة سماح 24 شهراً.
- ربط المشاريع الصناعية بشبكة من المستثمرين.
- قبول طلب المستثمر الأولي دون الحاجة للملاءة المالية.

الإنجازات

- الموافقة على 15 مشروعاً بقيمة 222.9 مليون ريال.

◀ برنامج (آفاق) يهدف إلى دعم رواد الأعمال الصناعيين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يُعد برنامج (توطين) أحد أدوات الصندوق الصناعي للمساهمة في زيادة المحتوى المحلي.

2- برنامج توطين

أحـد أدوات الصنـدوق الصناعي للمسـاهمة في الأهداف الاسـتراتيجية للدولة فـي المحتوى المحلي، عـن طريق تحفيز الاسـتثمارات المحليـة والأجنبيـة لزيـادة المحتوى المحلي، وربـط الطلب مع العرض بالشـراكة مع كبرى الشـركات في المملكة، إضافة إلى قياس مساهمة الصندوق في المحتوى المحلي، ويقدم البرنامج عدداً من المميزات لعملائه تتضمن:

- فترة سداد أطول: 7 سنوات على الأقل.
- مدة سماح أطول: تصل إلى 24 شهر.
- مسار سريع للمشاريع التي لديها اتفاقيات شراء.

شركاء البرنامج

نساند | اكتفاء | روافد | بنـــاء | المحتوى المحلي

الانجازات

- تطبيق عناصر قياس المحتوى المحلي في التقارير الدورية للصندوق.
- الموافقة على 8 قروض بقيمة إجمالية 240.7 مليون ريال.

يهدف برنامج (تنافسية) إلى إحلال التكنولوجيا وخفض تكلفة التشغيل للمنشآت الصناعية.

3- برنامج تنافسية

يهدف إلى تطوير القاعدة الصناعية لزيادة تنافسية المنتجات المحلية عبر مُنتجين:

كفاءة الطاقة

لتحسين كفاءة الطاقة وخفض تكلفة التشغيل للمنشآت الصناعية.

التحول الرقمي الصناعي

لدعم قاعدة التصنيع الحالية لتحسين الإنتاجية عن طريق إحلال التكنولوجيا والرقمنة.

مميزات البرنامج

يشتمل البرنامج على عدد من المميزات هي:

- مدة سماح أطول: تصل إلى 24 شهراً.
- دراسة طلب أسرع: 8 أسابيع كحد أقصى.
- الربط مع خدمات الصندوق الاستشارية.

الإنجازات

- اتفاقية مشتركة لمبادرة 100 مصنع مع هيئة (مدن) و(مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية).
- الموافقة على قرضين بقيمة إجمالية قدرها 18 مليون ريال.

يسمح برنامج (أرض وقرض) للمستثمرين بالحصول على قرض صناعي وتخصيص أرض صناعية أو مصنع جاهز.

5- برنامج أرض وقرض

عبـر مجموعة من الشـراكات الاسـتراتيجية، يُقدم صندوق التنمية الصناعية السـعودي حزمة من خيـارات التمويل الموجهة للمسـتثمرين فـي القطـاع الصناعـي، والتـي تتضمن كلاً مـن منتج (أرض وقـرض)، ومنتـج (مصنع وقرض)، والتي تسـمح للمسـتثمرين بالتقـدم بطلب الحصول على قرض صناعي، إضافـة إلى تخصيص أرض صناعية، أو الحصـول على مصنع جاهز، وذلك من خلال آلية التقديم عبر الطلب الموحد. ويقدم البرنامج بمميزات لعملائه تتضمن:

- مدة سماح أطول: تصل إلى 30 شهر
- تمويل يصل إلى 75 % من قيمة المشروع

شركاء البرنامج

الإنجازات

- الموافقة على 5 قروض بقيمة إجمالية 50.8 مليون ريال.

يهدف برنامج (متجددة) إلى المساهمة في تعزيز مكونات إنتاج الطاقة المتجددة ودعم مشاريع التحول التقني في القطاع الصناعي والتجاري والزراعي.

4- برنامج متجددة

يهدف هذا البرنامج إلى المشـاركة في تأسـيس قطاع الطاقة المتجددة في المملكة، وجعله قطاعاً فعالاً وسريع النمو، وذلك من خلال تنمية المطورين في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، وتمويل تصنيع المنتجات المختصة في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، ومواءمتها مع الطلب المحلي والعالمي عبر:

تصنيع مكونات الطاقة المتجددة بمميزات تتضمن:

- فترة سداد أطول: تصل إلى 15 سنة.
- مدة سماح أطول: تصل إلى 36 شهراً.
- تمويل يصل إلى 75% من قيمة المشروع.
- المواءمة مع مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة.

إنتاج الطاقة المتجددة بمميزات تتضمن:

- فترة سداد أطول: تصل إلى 20 سنة.
- مدة سماح أطول: تصل إلى 36 شهراً.

التحول إلى الطاقة المتجددة بمميزات تتضمن:

- فترة سداد أطول: تصل إلى 15 سنة.
- مدة سماح أطول: تصل إلى 36 شهراً.
- تمويل يصل إلى 75% من قيمة المشروع.
- متاح للقطاع الصناعي، الزراعي، والتجاري.

الإنجازات

- الموافقـة على 5 قروض بقيمـة إجمالية قدرها 28 مليون ريال.
- التعاون مع مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة (بوزارة الطاقة) في تقييم المشاريع وتحفيز الاستثمارات.

69

مليون ريال

قيمة القروض التى تمت الموافقة عليها

ثالثاً: أهداف الصندوق ومؤشرات الأداء

تتمحور الرؤية المستقبلية ومؤشرات أداء الصندوق لعام 2020م على الأهداف الاستراتيجية التالية:

1- زيادة الأثر الاقتصادي من المشاريع الممولة من الصندوق

يهدف الصندوق إلى قياس الأثر الاقتصادي للمشاريع الصناعية التي يمولها على الناتج المحلي الإجمالي، مما يمكّن الصندوق من زيادة دوره التنموي وتحقيق أهداف برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

2- ضمان الاستدامة المالية للصندوق

يهدف الصندوق إلى تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل من خلال تحسين الفاعلية المالية وعمليات الصرف والتحصيل.

3- تحفيز الاستثمارات في الأولويات الوطنية

يهدف الصندوق إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في الأولويات الوطنية والقطاعات الاستراتيجية التي تسهم في جعل المملكة قوة في الصناعة والتعدين ورائدة عالميًا في الخدمات اللوجستية.

4- تحسين تجربة العملاء

يهدف الصندوق إلى تحسين تجربة العملاء، حيث يقاس نجاح الصندوق بنجاح العميل.

5- تحسين محفظة المنتجات والخدمات

يهدف الصندوق إلى تعزيز محفظته من المنتجات والبرامج المالية والخدمات الأخرى لتلبية احتياجات العملاء، مما يشجع الاستثمار في القطاعات المستهدفة.

6- تعزيز الشراكات لتمكين النظام البيئي للتمويل

يهدف الصندوق إلى تفعيل الشراكات الوطنية والدولية لتعظيم دوره في تمكين النظام البيئي للتمويل القائم على المشاريع.

7- تحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية

يهدف الصندوق إلى تحسين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والامتثال كمجموعة متكاملة من القدرات التي تُمكّن الصندوق من تحقيق أهدافه بشكل موثوق.

8- تعزيز كفاءة وفعالية العمليات

يهدف الصندوق إلى تحسين وتعزيز عملياته التجارية وتطبيق أفضل الممارسات مع الاستخدام الأمثل لموارده البشرية و التقنية.

9- تحسين جاذبية العمل لموظفي الصندوق

يهدف الصندوق الصناعي إلى تأسيس نهج شامل يسّهم في جعله من أفضل بيئات العمل.

10- تطوير والحفاظ على الثقافة الموجهة نحو الأداء

يهدف الصندوق إلى تعزيز ثقافة توجيه الأداء جنباً إلى جنب مع عقلية الملكية الاستباقية للمساعدة في تحقيق رؤية الصندوق.

11- ضمان توافر المهارات والكفاءات المطلوبة

يهدف صندوق التنمية الصناعية السعودي إلى جذب المواهب المناسبة والاحتفاظ بها وكذلك مواصلة الاستثمار في بناء قدرات ومعرفة الموظفين الحاليين.

أهداف ومؤشرات الصندوق عام 2020م

الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء	المستهدفات 2020	الانجاز
تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية	إجمالي القروض المعتمدة	15 مليار ريال سعودي	117% (17.6 مليار)
	نسبة القروض المعتمدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	15% من نسبة القروض المعتمدة (2.25 مليار)	70 % * (1.573 مليار)
	نسبة القروض المعتمدة للمناطق الواعدة والنامية	40% من نسبة القروض المعتمدة (6 مليار)	113% (6.7 مليار)
ضمان الاستدامة المالية للصندوق	نسبة المبالغ المصروفة	28% من المبالغ الغير مسحوبة المسجلة اول الفترة (9 مليار)	52 % ** (4.65 مليار)
	نسبة المبالغ المحصلة	65% من المبالغ المستحقة اول الفترة (4 مليار)	82 % *** (3.26 مليار)
تحسين تجربة العملاء	مؤشر رضا عملاء الصندوق	احتساب خط أساس لقياس نسبة الرضى	%100
تعزيز كفاءة وفعالية العمليات	متوسط وقت الموافقة على القروض	5 أشهر	120% (4 أشهر)
	نسبة توافر البيانات المالية للعملاء	%85	%113
	نسبة رضا العميل عن نظام تمكين	%75	%97
	نسبة توافر نظام تمكين (وقت تشغيل النظام)	%98	%102
تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام	نسبة إغلاق الملاحظات المتعلقة بالمخاطر	%100	%100
	نسبة إغلاق الملاحظات المتعلقة بالمراجعة الداخلية والديوان العام للمحاسبة	%100	%100
	نسبة مدراء الأقسام والإدارات الذين تم تدريبهم على الممارسات الجديدة لإدارة المخاطر المؤسسية	%100	%100
	مراجعة السياسات والإجراءات بالتنسيق مع إدارة المخاطر للإدارات التي يتم تحديدها من لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة	%100	%100
ضمان توافر المهارات والكفاءات المطلوبة	عدد البرامج التدريبية التي تم اطلاقها عن طريق أكاديمية الصندوق	7 برامج تدريبية	125% (17 برنامج)
	نسبة التغطية التدريبية لموظفي الصندوق	%90	%119

* التباطؤ الاقتصادي بسبب ظروف جائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاض في حجم الاستثمار في المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

** تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني والثالث أثر سلباً على المبالغ المصروفة.

*** يسبب مبادرات الصندوق لتمكين القطاع الخاص من مواجهة آثار جائحة كورونا، ومن ضمنها إعادة جدولة وهيكلة الكثير من القروض، حيث توقع الصندوق في نصف العام من تحصيل 1.6 مليار فقط، ومع ذلك تمكن الصندوق من تحصيل 3.26 مليارات ريال، متجاوزاً كل التوقعات.

المؤشرات المستقبلية للصندوق لعام 2021

الجدول التالي يوضح مؤشرات الصندوق الصناعي المعتمدة من مجلس الإدارة لعام 2021

الهدف	المؤشر	القيمة المستهدفة
تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الاستراتيجية	قيمة القروض المعتمدة من الخطة المعتمدة لعام 2021م.	11 مليار ريال
	نسبة عدد القروض المعتمدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد القروض المعتمدة لعام 2021م.	%80
	قيمة مبالغ القروض المصروفة من الخطة المعتمدة للمشاريع التي تتجاوز قيمتها مبلغ خمسمائة مليون ريال (500,000,000).	8.3 مليارات ريال
	قيمة مبالغ القروض المصروفة من الخطة المعتمدة للمشاريع التي تقل قيمتها عن خمسمائة مليون ريال (500,000,000).	1.7 مليار ريال
ضمان الاستدامة المالية للصندوق	قيمة المبالغ المحصلة من الخطة المعتمدة لعام 2021م.	4.5 مليارات ريال
تحقيق التميز في تجربة العميل	مؤشر رضاء عملاء الصندوق.	%65
تحسين تجربة الموظف	مؤشر الارتباط الوظيفي.	%70

رابعاً: تطوير أعمال الصندوق

1- أتمتة الإجراءات وتحسين تجربة العميل

من أهم مميزات قطاع تمكين أتمتة جميع اجراءات أعمال دورة حياة القرض.

نظام القرض الصناعي (تمكين)

يهدف نظام (تمكين) إلى تمكين القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية من خلال تحسين تجربة العميل و رفع جودة الإجراءات وتقديم وإضافة خدمات ومنتجات بكفاءة و سرعة وشفافية تلبي احتياجات السوق الصناعي. ومن أهم ما تم إطلاقه من مميزات هي أتمتة إجراءات أعمال دورة حياة القرض والتي تبدأ بتقديم الطلب وحتى صرف الدفعات. ساعدت عملية الأتمتة على تسريع وتحسين مستوى الخدمة وسهولة متابعة الطلبات عبر الأتمتة الكاملة للعمليات الأساسية والفرعية والربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية.

من أهم التأثيرات التي يولدها مشروع (تمكين) هي المساعدة على تسهيل إجراءات خلق وزيادة فرص العمل ومعدل السعودة للوظائف، وتنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وزيادة الصادرات المحلية ومشتريات المواد الخام المحلية، مما يؤدي إلى تحقيق أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030 ألا وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، وتحقيق أحد أهداف الصندوق الصناعي المتمثلة في تلبية احتياجات الموظفين والعملاء لتحقيق مخرجات أكثر فعالية تتلاءم مع الأولويات الوطنية الخاصة بالتطوير الاقتصادي والصناعي للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تحقيق التحول الرقمي.

المميزات

» المشاركة في تحقيق رؤية المملكة 2030 عبر مبادرة التحول الرقمي من خلال برنامج التحول الوطني 2020م.

» الربط والتكامل المباشر للبيانات، من خلال قناة التكامل الحكومية (GSB) عن طريق برنامج التعاملات الحكومية (يسر)، ومع الهيئات والوزارات الحكومية والخاصة والتحقق اللحظي من البيانات وصحتها لتسريع عملية الموافقة.

» سهولة الاستخدام والتصميم البسيط والتفاعلي مع المستخدم حيث تم مراعاة تجربة المستخدم عند التصميم لكامل دورة حياة القرض.

» تقليص وقت معالجة طلبات القروض بنسبة 60% وتقليص وقت إجراءات عمليات صرف القروض بنسبة 70%.

» تحسين إجراءات الأعمال من خلال تقليص مدة الموافقة على القرض من 5 أشهر إلى 4 أشهر.

النتائج

» رفع إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال سنة لأكثر من 17 مليار ريال.

» إجمالي المسجلين في النظام: أكثر من 4000 مستخدم.

» إجمالي طلبات القروض: أكثر من 900 طلب.

» إجمالي القروض المصروفة : أكثر من 200 قرض.

» إجمالي طلبات تعديل القرض: أكثر من 1500 طلب.

» إجمالي طلبات الصرف: أكثر من 600 طلب.

» القطاعات التي تركز عليها المنصة هي: (الصناعة – التعدين – الطاقة – الخدمات اللوجستية).

» عدد أتمتة إجراءات الأعمال: أكثر من 250 إجراء.

» أتمتة 100% من إجراءات الأعمال الرئيسة.

» توقيع أكثر من 100 (عقد إلكتروني).

» توقيع أكثر من 30 (سند لأمر) إلكتروني.

منصة أرض وقرض

بالتعاون مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) ومدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) والهيئة الملكية للجبيل وينبع وهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، قدم الصندوق الصناعي خدمة الشراكة الرقمية الصناعية (منصة أرض وقرض)، والتي تُمكّن المستثمر من طلب تمويل يتضمن تخصيص أرض للاستثمار الصناعي في إحدى المدن الصناعية، وطلب قرض من خلال الطلب المُوحد ومتابعته لكل احتياجات مشروعه الصناعي عن طريق جهة تواصل واحدة من أجل تسريع عملية الحصول على أرض وقرض في المدن الصناعية، وتخفيف الأعباء المالية على المستثمر مع إمكانية حصوله على خصم من قيمة الإيجار السنوي بنسبة 15% لأول 5 سنوات، وبما لا يتجاوز 20 ألف ريال سنويًا لعدد من المدن الصناعية الواعدة.

النتائج

» إجمالي الطلبات المقدمة على المنصة: أكثر من 284 طلباً.

» إجمالي قيمة طلبات الاستثمارات المقدمة على المنصة: أكثر من 7.5 مليارات ريال.

» إجمالي الطلبات/الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها : 14 طلباً.

» أتمتة جميع المنتجات في المنصة.

أتمتة جميع المنتجات في منصة (أرض وقرض).

انجازات تمكين

+900
طلب
إجمالي طلبات القروض

%60
وقت أقل لمعالجة طلبات القروض

%70
تقليص وقت عمليات صرف القروض

تطوير الخدمات التقنية والبوابة الخارجية الإلكترونية:

يواصل الصندوق عملية الربط مع الجهات الحكومية عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) كمستفيدين أو مزودين للخدمات من نوع (حكومة - حكومة) أو (حكومة - أعمال). وسعياً لتحسين تجربة المستخدم تم تطوير البوابة الخارجية الإلكترونية لتتوافق مع هوية الصندوق الجديدة حيث شملت على سهولة الوصول وتصفح المعلومات، سرعة التصفح، ثراء المحتوى وسهولة استخدامه على الهواتف المحمولة. واستمر الصندوق من خلال إدارة تقنية المعلومات في تحسين وتوفير بيئة تشغيلية لمختلف إدارات الصندوق وعملائه.

النتائج:

» الربط مع 59 جهة وتوفير 160 خدمة وجار العمل على الربط مع الجهات الحكومية الأخرى.

» إطلاق البوابة الخارجية الإلكترونية للصندوق.

» ضمان توفير البيئة التشغيلية والبنية التحتية وخدمات تقنية المعلومات لمختلف إدارات الصندوق وعملائه خلال ساعات العمل الرسمية بمعدل 99,95%.

تطبيق الصندوق الصناعي

سعياً لتطوير الخدمات الإلكترونية التي يوفرها الصندوق، قام فريق الخدمات التقنية بتحديث تطبيق الصندوق الصناعي على أجهزة الهواتف الذكية لتحسين تجربة العملاء وتسهيل خدمات الصندوق عن بُعد للمواءمة مع الظروف التي فرضتها جائحة فيروس كورونا.

ويقدم التطبيق خدمات جديدة تتضمن تحديث التقارير الحية للصرف والسداد والموافقات وشهادات عدم الاقتراض. وسيساعد التطبيق العملاء على إدارة تفويض الصلاحيات واستعراض وطباعة كشف الحساب بالإضافة إلى 40 خدمة إلكترونية جديدة لما بعد الإقراض.

وسيتيح التطبيق للعملاء إكمال عمليات الكشف مع الصندوق عن طريق أجهزة الجوال دون الحاجة لزيارة فريق الصندوق للموقع، وأيضاً الاطلاع على تفاصيل ممثل الصندوق والتواصل معه بدون زيارة فروع الصندوق كمبادرة لدعم الأعمال عن بُعد خلال فترة الجائحة، بالإضافة لعدة مزايا أخرى لتسهيل خدمة عملاء الصندوق إلكترونياً.

النتائج

» نسبة رضا المستخدمين عن التطبيق على متجر جوجل: 84%، و على أبل ستور: 88%.

» مبادرة الصندوق في دعم الأعمال عن بُعد واستمرارية وتسهيل العمليات أثناء فترة جائحة كورونا.

» متوافر على متجري جوجل وأبل.

» عدد تنزيل البرنامج من المتجر: 2000.

نظام إدارة الإقراض وعلاقات العملاء

تم تطوير عدد من الخدمات الإضافية في نظام إدارة الإقراض وعلاقات العملاء (CRM/LMS) - نظام تمكين- حيث تمت أتمتة المزيد من الإجراءات، بالإضافة إلى توفير العديد من الخدمات الإلكترونية للمستفيدين والموظفين، وتسهيل الوصول إليها من مختلف الأجهزة المكتبية والذكية.

النتائج

» إطلاق العقود والسندات لأمر الإلكترونية

» توقيع أكثر من 1250 سنداً وعقداً إلكترونياً.

» التوقيع الإلكتروني والرقمي.

» تطوير أكثر من 20 تقريراً من ذكاء الأعمال (BIBO).

» اكتمال المرحلة الأولى من مشروع تجربة المستخدم (UX) لنظام تمكين.

» اكتمال مشروع مخاطر الائتمان لنظام تمكين.

» العمل على فحص أمن المعلومات للنظام.

» أتمتة 100% من إجراءات العقد الإلكتروني.

» إطلاق نسخة التطبيقات الذكية 2.

» أتمتة خطابات التخليص الائتماني وفحص الائتمان.

» أتمتة إجراءات لجنة القروض والرهن العقاري.

» تحسين شروط القرض في النظام.

أتمتة منتجات جديدة للصندوق

تم الانتهاء من أتمتة العديد من المنتجات الجديدة للصندوق والأنظمة والخدمات والتي تتماشى مع استراتيجية أعمال الصندوق الصناعي، والمتوائمة مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لدعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل قطاعات أخرى كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، مع الاستمرار بدعم القطاع الصناعي والتي تشتمل على ما يلي:

» قرض تمويل المشاريع.

» قرض برنامج ريادة الشركات الوطنية (NCPP).

» قرض دعم القطاع الخاص خلال جائحة كورونا (SME).

» قرض مبادرة قطاع الطيران.

» قرض المسار الخاص للشراكات الاستراتيجية.

» قرض المسار الخاص للدعم الطبي.

» قرض برنامج متجددة.

أتمتة العديد من المنتجات الجديدة للصندوق والأنظمة والخدمات.

+1250
سند وعقد إلكتروني
تم توقيعهم في نظام إدارة الإقراض وعلاقات العملاء

2- الشراكات والاتفاقيات لتمكين الصناعة الوطنية:

قام الصندوق الصناعي بتطوير استراتيجية أعماله لتتماشى مع مخرجات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، حيث كان الهدف من هذا المشروع هو تحويل الصندوق ليصبح المُمكّن المالي للتحول الصناعي في المملكة من خلال مواءمة استراتيجية مع تطلعات وأهداف (برنامج ندلب) لتغطية المتطلبات المالية والاستشارية للقطاعات المستهدفة. وعلى ضوء ذلك توسع الصندوق في دعم جميع القطاعات المستهدفة من البرنامج لتشمل، مع الاستمرار في دعم القطاع الصناعي، قطاعات أخرى غير الصناعة كالطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.

عمل الصندوق بالتكامل مع الجهات الحكومية على تطوير البرامج والاستراتيجيات لتمكين قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، ودعم وتشجيع الصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الجدوى في المملكة، وتقديم الحلول المبتكرة لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها لتحقيق عوائد استثمارية مستدامة في القطاع الصناعي، و تنمية القيمة المضافة للاقتصاد المحلي عبر دعم المنتج المحلي، وتعزيز الصادرات غير النفطية، والتكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن نقل وتوطين التقنية.

◀ عمل الصندوق بالتكامل مع الجهات الحكومية على تطوير البرامج والاستراتيجيات.

◀ تهدف مذكرة التفاهم مع MIZUHO إلى تطوير منتج منتج أو برنامج صناعي مشترك لتحفيز المستثمرين اليابانيين بالمملكة.

شراكات دولية

تهدف الشراكات الدولية إلى تمكين المنظومة الصناعية من خلال إبرام الشراكات التي بدورها تعزز من قدرات الصندوق وتدعم عملائه.

مذكرة تعاون مع بنك MIZUHO

تهدف هذه المذكرة لتعزيز فرص التنمية الصناعية في المملكة عن طريق التعاون المتبادل لتطوير منتج أو برنامج مشترك لتحفيز المستثمرين اليابانيين المهتمين بالاستثمار في المشاريع الصناعية في المملكة، والمساهمة في تعريف الشركات والمؤسسات الاستثمارية والعملاء اليابانيين بنظرائهم في المملكة سعياً لتعزيز التعاون الصناعي والاستثماري المتبادل. إضافة إلى التعاون المشترك في تنظيم الجلسات والدورات التعريفية والتثقيفية للمستثمرين اليابانيين.

مذكرة تفاهم مع بنك MUFG

تهدف هذه المذكرة لتعزيز وتشجيع التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية والسعي للتعاون معاً عن طريق إنشاء إطار عملي لتطوير علاقة أقوى بين الطرفين، والتي ستقوم بدورها في تعزيز فرص التنمية الصناعية في المملكة من خلال جذب المستثمرين اليابانيين المهتمين بالاستثمار في المشاريع الصناعية والاستثمارية الخاصة بالصندوق، أو أي مشاريع أخرى ذات علاقة داخل المملكة.

مجالات التعاون: تم التعاون في عدة مجالات، مثل: عقد دورة تدريبية لتمويل السفن والطيران، مقابلة الشركات اليابانية الرائدة، عقد ورشة عمل فيما يخص الائتمان، وعقد ورشة عمل حول تمويل الاستحواذ.

◀ من مجالات التعاون مع بنك MUFG عقد دورة تدريبية لتمويل السفن والطائرات.

مذكرة تفاهم مع بنك SMBC

تهدف هذه المذكرة إلى البحث عن وسائل التعاون التي ترتقي باقتصاد المملكة لتكون ضمن أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030م من خلال تأسيس نظام مالي متميز تحت مظلة رؤية المملكة 2030، عن طريق جذب المستثمرين اليابانيين المهتمين بالاستثمار في المشاريع الصناعية والاستثمارية الخاصة بالصندوق، أو أية مشاريع أخرى ذات علاقة في المملكة سعياً لتعزيز التعاون المشترك في المجالات الصناعية والاستثمارية. إضافة إلى دعم وتقديم المشورة للصندوق الصناعي، وإعادة تصميم عملية الائتمان. كذلك، إيجاد فرص التدريب مثل ورش العمل، والمؤتمرات أو الندوات.

تعزيز فرص المشاريع الصناعية

1- برنامج آفاق لدعم رواد الأعمال

يهدف البرنامج إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خلال مُنتّجين:

منتج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواعدة

يهدف إلى دعم المنشآت التي أثبتت قدرتها التنافسية، عبر تقديم تسهيلات مالية تتيح لها رفع طاقتها الإنتاجية، وتحقيق النمو والتوسع الذي تطمح إليه، عن طريق توفير عدد من المميزات:

- مدة سداد تصل إلى 8 سنوات.
- مدة سماح تصل إلى 24 شهراً.
- صرف 30% من قيمة القرض كدفعة مقدمة.
- تخفيض الحد الأدنى للملاءة المالية المطلوبة إلى 50% من قيمة القرض.

النتائج

- تمت الموافقة على 10 مشاريع بقيمة استثمار إجمالية قدرها 365 مليون ريال.

منتج تحفيز رواد الأعمال الصناعيين

يقدم الصندوق من خلال هذا المنتج لعملائه بالشراكة مع حاضنات ومسرّعات الأعمال، مثل مسرّعة الأعمال الصناعية التي تم إنشاؤها بالتعاون مع برنامج «بادر»، ويهدف البرنامج لدعم المشاريع الناشئة في مراحل التأسيس الأولى عن طريق توفير عدد من المميزات:

- القبول في حاضنة برنامج «بادر» والمشاركة في المعسكر التدريبي المخصص لدراسة الجدوى الصناعية.
- الحصول على الاستشارة من الصندوق و برنامج «بادر» لتطوير دراسة جدوى المشروع.
- يوفر برنامج «بادر» تمويل أولي يصل إلى مبلغ 650,000 ريال لتغطية تكاليف ما قبل التشغيل.
- قبول الصندوق للطلب الأولي للمستثمر دون الحاجة لإثبات الملاءة المالية، بشرط توفير إثبات الملاءة المالية قبل توقيع عقد القرض.
- ربط المشاريع الصناعية بشبكة من المستثمرين.
- مدة سماح تصل إلى 24 شهراً.

النتائج

- تم الموافقة على 4 مشاريع بقيمة 57 مليون ريال.

◀ يقدم الصندوق منتجات مالية بالتعاون مع برنامج «بادر» لدعم المشاريع الصغيرة الناشئة.

365
مليون ريال
إجمالي استثمارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواعدة

2- اتفاقية التعاون بين الصندوق الصناعي وبنك التنمية الاجتماعية

تهدف الاتفاقية إلى إنشاء تعاون بين الصندوق وبنك التنمية الاجتماعية بغرض تحفيز المستثمرين من المنشآت الصغيرة، ودعم تنمية وتطوير الصناعة ورفع مستوى أدائها عن طريق تحويل العملاء والمستثمرين الجدد والحاليين بينهما، بشرط موافقة العميل، وذلك من خلال:

- تحويل المشاريع الجديدة التي لا تتجاوز قيمتها خمسة ملايين ريال من الصندوق إلى البنك.
- تحويل المشاريع القائمة والراغبة بالنمو والتوسع التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين ريال من البنك إلى الصندوق.

النتائج

- تم تحويل 12 مشروعاً من الصندوق الصناعي إلى بنك التنمية الاجتماعية.

◀ تهدف اتفاقية التعاون مع بنك التنمية الاجتماعية إلى تحفيز المستثمرين من المنشآت الصغيرة.

شارك الصندوق الصناعي في رعاية (مجموعة المرأة) في إطار استضافة المملكة لمجموعة العشرين.

وافق مجلس الوزراء على انضمام الصندوق الصناعي إلى المنتدى الاقتصادي العالمي.

3- مسار الشركاء الاستراتيجيين

تحديد مسار خاص للشركاء الاستراتيجيين (المتخصصين بالاستثمار التنموي الصناعي) على سبيل المثال: شركة (دسر) وشركة (نساند للاستثمار)، للتقديم على قرض الصندوق وذلك بالحصول على موافقة مشروطة من الصندوق لمساعدتهم في إنشاء اتفاقية المشروع المشترك مع مستثمرين أجانب وذلك قبل إنشاء كيان قانوني للشركة أو الإغلاق المالي، حيث تمت الموافقة المبدئية على تمويل مشروع واحد بقيمة 74.5 مليون ريال.

4- الاستشارات الصناعية

توفير خدمات استشارية للقطاع الصناعي بهدف تمكين المعرفة ونقل الخبرات وأفضل الممارسات لتحسين الإنتاجية ورفع الكفاءة التشغيلية للقطاع الصناعي ودعم المصانع المتعثرة، حيث تم تقدير 19 مصنعاً حتى الآن.

5- مساهمة الصندوق في مجموعة العشرين

خلال استضافة المملكة لمجموعة العشرين، أسهم الصندوق بـ:

- رعاية (مجموعة المرأة) في أعمال قمة مجموعة العشرين الذي يهدف إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة.
- إعداد تقرير مجموعة العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول (التعاون مع المستثمرين المؤسسيين ومديري الأصول في البنية التحتية).

6- تمكين منظومة الصناعة

- أطلقت أكاديمية الصندوق 20 برنامجاً تدريبياً تخدم القطاعين العام والخاص خلال جائحة كورونا.
- تفعيل برامج حكومية أخرى لدعم القطاع الخاص خلال العام المالي 1441/1442هـ (2020م):
  - تم اعتماد 26 قرضاً لدعم تلك البرامج بقيمة تجاوزت 1.7 مليار ريال.
  - بلغ إجمالي المبالغ المنصرفة لتلك البرامج ما قيمته 1 مليار ريال.

7- أثر الصندوق على الصعيد الدولي

- يتولى الصندوق الصناعي رئاسة نادي المستثمرين طويل الأجل الدولية للفترة 2020م – 2021م.
- استضاف الصندوق الصناعي اجتماع اللجنة التوجيهية لمنظمة المستثمرين طويل الأجل الدولية لعام 2020م (ديسمبر - افتراضي).
- استضاف الصندوق الصناعي اجتماع مجلس إدارة مجموعة مونتريال (يونيو - افتراضي).
- وافق مجلس الوزراء على انضمام الصندوق الصناعي إلى المنتدى الاقتصادي العالمي.

خامساً: جوائز وشهادات تقنية

مراسلات
التكامل مع النظام الوطني الموحد للمراسلات الحكومية 2.

100%
المستوى البلاتيني في نضج الخدمات الإلكترونية.

المركز الوطني للتصديق الرقمي
الاستمرار كمقدم خدمة معتمد في إصدار شهادة المركز الوطني للتصديق الرقمي.

ISO
تجديد شهادة المنظمة الدولية للمعايير أيزو 27001:2013 - نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS).

جوائز الجودة لنظام SAP في تحول الأعمال -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - (MENA) المستوى الذهبي.

قياس
التحول الرقمي الحكومي
مستوى التكامل في التحول الرقمي الحكومي.

ISO
تجديد شهادة المنظمة الدولية للمعايير أيزو 9001:2015 - نظام إدارة الجودة (QMS).

جوائز الجودة لنظام SAP في تحول الأعمال -أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا- (EMEA) المستوى البرونزي.

ISO
تجديد شهادة المنظمة الدولية للمعايير أيزو 20000:2011 - نظام إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSMS).

تنمية الموارد البشرية

أبرز إنجازات الموارد البشرية

الثقافة المؤسسية

حاز الصندوق على شهادة أفضل بيئة عمل (ديسمبر 2020م - ديسمبر 2021م) في قارة آسيا. كما يسعى الصندوق إلى خلق مفهوم الابتكار والإبداع لدى موظفيه من خلال برنامج الإبداع على مستوى مؤسسي، وإيجاد فرص وحلول ابتكارية وإبداعية في مجالات تحسين تجربة العميل وبيئة العمل وخدمة المجتمع، وعلى مستوى جميع الإدارات باستخدام أفضل الممارسات الخاصة بالإبداع والابتكار، ومن ثمرات البرنامج تنفيذ مبادرة «برنامج التطوع المؤسسي»، لتمكين الموظفين من المشاركة في أعمال تطوعية خارج الصندوق تستغل مهاراتهم المهنية لخدمة السوق والمجتمع.

في مجال التوظيف

بنهاية العام المالي 1441-1442هـ، بلغ عدد الموظفين بالصندوق 940 موظفاً (من الجنسين)، منهم 896 سعوديين يشغلون الوظائف القيادية والإشرافية والمهنية التخصصية والفنية والإدارية المساندة، حيث بلغت نسبة السعوديين 95 % من مجموع موظفي الصندوق، وقد تمكنت إدارة الصندوق خلال العام المالي 1441/1442هـ من استقطاب وتوظيف عدد 129 موظفاً بمختلف إدارات وأقسام الصندوق مع التركيز على إدارات النشاط الرئيسي، من أجل الإسهام في تنفيذ أهداف الصندوق الرئيسة في دعم وتنمية الصناعة في المملكة.

في مجال التدريب

تُطبّق إدارة الموارد البشرية المعايير الحديثة في تأهيل وتدريب الكوادر السعودية بالارتباط ببرامج التدريب ذات العلاقة بالمسار التدريبي والتدرج الوظيفي بمختلف الفئات الوظيفية بالصندوق التي تغطي جميع المجالات ذات العلاقة بطبيعة عمل الصندوق. اشتملت هذه البرامج التي تم تنفيذها للعاملين السعوديين داخل وخارج المملكة خلال العام المالي 1441-1442هـ على الدورات الأساسية المتخصصة والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والمعارض والدورات التدريبية إلى جانب التدريب العملي على رأس العمل، وكانت على النحو التالي:

بلغ عدد الموظفين بالصندوق بنهاية عام 2020م

940

موظفاً

بلغت نسبة السعوديين من مجموع موظفي الصندوق

%95

استقطاب

129

موظفاً بمختلف الإدارات والأقسام

أكاديمية الصندوق

نبذة عن أكاديمية الصندوق الصناعي

برغم التحديات الكبيرة التي واجهها الصندوق الصناعي وواجهتها المملكة في عام 2020م نتيجة لتفشي جائحة كوفيد - 19 ، أوفت أكاديمية الصندوق بالتزامها بتقديم برامج تدريبية عالية الجودة لمنسوبي الصندوق الصناعي ولأفراد وشركات المنظومة الصناعية من خارج الصندوق، من خلال اتباع أساليب مبتكرة عبر إنشاء منصة للتدريب عن بُعد. فقد أثرت قيود السفر بشدة على توافر فرص التدريب الخارجي للمملكة بشكل عام، إلا أن أكاديمية الصندوق اتبعت نهجاً استباقياً لتوفير خيرات تعليمية فريدة وقيمة لعملاء الصندوق والمنظومة الصناعية من خلال تكوين شراكات استراتيجية مع مؤسسات تعليمية رائدة على المستوى العالمي، مثل مركز ستانفورد للتطوير المهني (Stanford Center for Professional Development) وكلية لندن للأعمال (London Business School) وشركة فيتش ليرنينج (Fitch Learning) وجامعة كرانفيلد ومعهد أعضاء مجالس الإدارات (BDI) و أكاديمية مسك. وقد ساهمت فرص التعلم القيمة هذه بشكل كبير في تطوير قدرات ومعارف ومهارات رأس المال البشري في المملكة.

الرؤية

أن تكون أكاديمية الصندوق الصناعي منصة رائدة للمعرفة وبناء القدرات البشرية في القطاعات ذات الأولوية التي تدعم تحقيق التطور الصناعي في المملكة.

الرسالة

بناء القدرات البشرية الموجهة لمنسوبي الصندوق وعملائه ومؤسسات المنظومة الصناعية، وذلك من خلال تقديم برامج عالمية بالشراكة مع مؤسسات تعليمية وتدريبية رائدة وباستخدام أحدث أساليب التعليم التي تعكس مهام الصندوق الرئيسية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.

الأهداف

1. تطوير برامج متخصصة تركز على مهام الصندوق الرئيسية.
2. المواءمة الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة المتعلقة بالمنظومة الصناعية.
3. بناء القدرات البشرية بما يخدم احتياجات التنمية الصناعية للصندوق وعملائه والمنظومة الصناعية.
4. إبرام شراكات استراتيجية مع مؤسسات تعليمية رائدة على المستوى المحلي والعالمي لتعزيز رحلة التعلم.
5. بناء مصفوفة المهارات والكفاءات بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.

الفئات المستهدفة

تقدم أكاديمية الصندوق برامج تدريبية عالية الجودة بأساليب تعليم متنوعة، مثل التعلم عن بُعد وفي فصول التدريب للمجموعات التالية:

1. المنظومة الصناعية.
2. عملاء الصندوق.
3. منسوبي الصندوق.

◀ وفرت الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات تعليمية رائدة خيرات تعليمية مثمرة لعملاء الصندوق والمنظومة الصناعية.

◀ من أهداف أكاديمية الصندوق تطوير برامج متخصصة والمواءمة الاستراتيجية مع الجهات الحكومية.

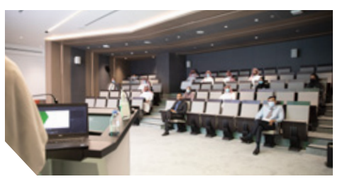

ملخص الأرقام خلال عام 2020

أكاديمية مسك

» برنامج درجة النانو الرقمي.

أكاديمية الصندوق الصناعي

» برنامج نخب الائتمان.

» برنامج نخب لدراسات السوق والدراسات الفنية.

» برنامج «ساب» للتدريب التمويلي.

مركز ستانفورد للتطوير المهني

» برنامج نخب لمحلل الائتمان - ستانفورد.

» المرأة في القيادة.

» إطلاق العنان للابتكار.

» المنظومة الصناعية: قيادة التحول الإبداعي خلال الأزمات.

» المديرون التنفيذيون C-Suite: قيادة التحول الإبداعي خلال الأزمات.

» برنامج الأعمال والقيادة.

معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي

» بناء مجالس أفضل.

معهد فيتش ليرنينج

» الشهادة الاحترافية المعتمدة في تمويل الاستثمار (أساسي).

» الشهادة الاحترافية المعتمدة في تمويل الاستثمار (متوسط).

» الشهادة الاحترافية المعتمدة في تمويل الاستثمار (متقدم).

» تحليل البيانات.

» أساسيات مهارات العمل.

» برنامج نخب لمحلل الائتمان - فيتش.

كلية لندن للأعمال

» القيادة المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

» الابتكار في العالم الرقمي.

» برنامج نخب لدراسات السوق.

آراء المتدربون عن برامج الأكاديمية

المديرون التنفيذيون

تجربة تعليمية جديدة تسمح باستكشاف مزيد من **الفرص**.

عدد أقل من المشاركين لإتاحة الفرصة لمزيد من **التفاعل**.

لقد كانت تجربة **تعليمية** حقيقية.

تحليل البيانات

محتوى الدورة **مفيد جداً** للشركات والأفراد على حد سواء.

تصميم الدورة **متميز** والمحتوى واضح.

تميز المدرب **بالحيوية** واتبع أسلوب **العمل الجماعي**

قيادة التحوّل الإبداعي خلال الأزمات

دورة **رائعة**.

بناء شبكة **علاقات** عن بُعد.

توقيت **ممتاز**.

المرأة في القيادة

أجريت **نقاشات** من دون خجل، لقد كان أمراً **صحياً**.

كنت أعتقد أن الدورة للإصغاء فحسب من دون أي تفاعل، لكنني حين اختبرت مفهوم الغرف المنفصلة، **أحببتها كثيراً**.

لقد كانت تجربة **رائعة** ومثمرة.

إطلاق العنان للابتكار

احترافية عالية في **80** دقيقة.

شكراً للصندوق الصناعي على هذا البرنامج. **سأنتظر** بفارغ الصبر برنامجاً رائعاً آخر منكم.

تجربة **تثقيفية** رائعة **وبرنامج غني** عزز معرفتي.

مجلس قيادات الصندوق الشابة

تأسس مجلس قيادات الصندوق الشابة إيماناً من قيادات الصندوق بإمكانات الشباب وقدرتهم على الإبداع والابتكار، حرصاً من الصندوق على توفير منصة للتعرف على أفكارهم ومقترحاتهم وتعزيز مساهمتهم الفاعلة في خدمة الصندوق والصناعة والمملكة.

يتمحور عمل مجلس قيادات الصندوق الشابة حول أربعة نطاقات رئيسة وهي:

1. **الحلول الاستشارية:** إجراء دراسات عميقة في مجالات مختلفة بالصندوق.
2. **تطوير أعمال الصندوق:** تحديد مكامن التحسين وإجراء الدراسات الشاملة وتقديم التوصيات للإدارات المختصة.
3. **التأثير الاجتماعي:** تعزيز بيئة عمل منسوبي الصندوق وتمثيل شباب الصندوق في مختلف الأنشطة.
4. **استدامة المجلس:** ضمان اختيار الأعضاء الجدد لمواصلة الإنجازات، والتأكد من تسليم المشاريع فور انتهائها للإدارات المعنية.

وبالرغم من ظروف جائحة كورونا التي فرضت العمل عن بعد، لم يتوانى أعضاء المجلس عن العمل لخدمة الصندوق والمملكة، بل إن أبرز المبادرات تم إطلاقها في تلك الفترة.

أبرز إنجازات المجلس خلال عام 2020م

1. مبادرة أجهزة التنفس الصناعي بالتعاون مع فريق الأزمة للتصنيع الحيوي للأمن الصحي بقيادة معالي نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية، لخدمة المصانع التي تسعى لتعديل خطوط إنتاجها لتصنيع تلك الأجهزة وتقديمها لوزارة الصحة.
2. عقد اجتماعات وتقديم الحلول الاستشارية لمختلف إدارات الصندوق.
3. عقد اجتماعات مع المهندسين المسؤولين عن مبنى الصندوق الجديد لاقتراح التعديلات على التصاميم لتتماشى مع أحدث المستجدات التصميمية.
4. إنشاء معمل للابتكار بمقر الصندوق الصناعي وتسليمه لإدارة الموارد البشرية لاستكمال الجهود والإشراف على تشغيل المعمل بهدف إيجاد مقر دائم للابتكار داخل الصندوق.
5. إطلاق بودكاست SYLCast عبر منصة سناب شات للصندوق بهدف تقديم معلومات عامة ومفيدة.
6. التعاون مع إدارة التواصل ومجلس ثقافة التميز لإطلاق اللقاء الافتراضي لمنسوبي الصندوق (جمعة رمضان).
7. التعاون مع إدارة الموارد البشرية ومجلس ثقافة التميز لإطلاق برنامج الابتكار عن بُعد.
8. التعاون مع إدارة الخدمات المساندة لتوفير آلات البيع الذاتية لتقديم خيارات صحية ومتنوعة.
9. التعاون الخارجي مع برنامج قمم للقيادات الواعدة من خلال تنسيق اللقاء بين أعضاء البرنامج والرئيس التنفيذي للصندوق وتقديم عرض تعريفي عن الصندوق والمجلس.
10. التعاون مع موظفي مستشفى الملك فيصل التخصصي لإنشاء مجلس للقيادات الشابة بالمستشفى.

مجلس ثقافة التميز

بدأ مجلس ثقافة التميز دوره استكمالاً لنجاح وجهود لجنة الخدمات الاجتماعية التي بدأت مع الصندوق الصناعي واستمرت لأكثر من 40 عام. وتم اختيار «مجلس ثقافة التميز» ليكون المسمى الجديد له تماشياً مع رؤية ورسالة الصندوق وأهدافه الاستراتيجية، ليعكس تميز الصندوق الصناعي في تطوير الكوادر البشرية، والسياسات، والإجراءات، وتطوير الصناعات.

الرؤية:

تمكين التميز الثقافي لبناء وتطوير الاعتمادية من خلال التعاون الفعال لتحقيق بيئة عمل أفضل وتحفيز الشعور بالانتماء والتطوير، مما يقود الى نجاح العميل.

الرسالة:

الحفاظ على ثقافة التميز الخاصة بالصندوق الصناعي وتطويرها من خلال تهيئة بيئة عمل تعزز النجاح.

الأهداف:

1. دعم الاساس التنظيمي عبر نشر ثقافة التميز بالصندوق.
2. تعزيز الترابط والتواصل بين الموظفين.
3. المساهمة والعطاء للمجتمع على نطاق أوسع.

ركائز المجلس:

» التميز.
» الترابط والتواصل.
» المساهمة والعطاء.

أبرز الأعمال:

1. التعاون مع اللجان الاجتماعية في الجهات المختلفة لمشاركة المشاريع الاجتماعية.
2. تنسيق وتنظيم حفل الصندوق السنوي بالتعاون مع إدارة التواصل.
3. تنظيم وترتيب الأنشطة لمناسبات الأعياد ورمضان.
4. البرامج التوعوية والثقافية.
5. تعزيز التوعية بالصحة والرياضة عن طريق عمل أنشطة مختلفة.
6. هدايا المناسبات السعيدة كالزواج والمواليد.
7. الاحتفال بالأيام العالمية.
8. حملات التبرعات الداخلية.
9. دعم رواد الأعمال للمشاريع الصغيرة عبر اتاحة الفرص للمشاركة في محافل الصندوق.
10. انشاء قنوات تفاعلية في مختلف المجالات عن بعد خلال جائحة كورونا.
11. عضو مشارك في لجنة العودة لمقر العمل بعد جائحة كورونا.
12. إقامة ورش عمل لتعزيز وتطوير الثقافة والمعرفة بالتعاون مع اكاديمية الصندوق.
13. إطلاق اللقاء الافتراضي لمنسوبي الصندوق (جمعة رمضان) بالتعاون مع إدارة التواصل ومجلس القيادات الشابة.
14. العمل على إطلاق برنامج الابتكار عن بعد بالتعاون مع مجلس القيادات الشابة والإدارات المعنية.

دراسة صناعية

قطاع الصناعات الدوائية في المملكة

قطاع الصناعات الدوائية في المملكة

مقدمة

تُعتبر الصناعات الدوائية إحدى أهم الصناعات على مستوى العالم، وتحرص جميع الدول على استمرار التعاون بين القطاع العام والخاص من أجل تحقيق الأمن الدوائي والتمتع بالمزايا والأرباح التي توفرها هذه الصناعة المتطورة باستمرار، حيث زاد حجم سوق الأدوية العالمي بنسبة تجاوزت 200%، من 390 مليار دولار عام 2001م إلى 1.2 تريليون دولار عام 2020م.

144
مليار ريال
متوسط الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في الثلاث سنوات الماضية

- يعمل بالمملكة 54 مصنعاً للأدوية والمستلزمات الطبية.
- 30% مساهمة المصانع المحلية في تلبية الطلب المحلي.
- 1.5 مليار ريال قيمة الصادرات.

ويأتي الإنفاق على القطاع الصحي في المملكة على رأس أولويات الإنفاق الحكومي حيث بلغ 144 مليار ريال سنوياً في السنوات الثلاث الماضية ليحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي الدفاع والتعليم. وقد تطورت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الصحي، حيث بلغت حوالي 27% في عام 2020م، وتتوقع الجهات الحكومية والخاصة - على حد سواء - ازدياد هذه المساهمة في السنوات القليلة القادمة.

أما بالنسبة للجانب الصناعي، فقد وصل عدد مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية العاملة في المملكة 54 مصنعاً حتى نهاية عام 2020م، يعمل بها أكثر من 11,000 عامل، وبإجمالي رأس مال بلغ 8.3 مليار ريال. وقد وصل حجم سوق الأدوية في المملكة 30 مليار ريال عام 2020م، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي 6% ليصل إلى مستوى 42 مليار ريال بحلول عام 2024م. وقد شهد نشاط صناعة الأدوية تطورات متسارعة حيث ارتفعت مساهمة المصانع المحلية في تلبية الطلب المحلي من 15% عام 2010م إلى 30% في عام 2020م، وتستهدف وزارة الصناعة والثروة المعدنية رفع هذه النسبة إلى 50% بحلول عام 2030م.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد بلغت قيمة الصادرات عام 2020م حوالي 1.5 مليار ريال توزعت إلى أكثر من 65 دولة، في حين بلغت الواردات في نفس العام ما قيمته 19.6 مليار ريال تقريباً موزعة على النحو التالي: أوروبا 70%، والولايات المتحدة 13%، ودول الخليج 12%، وباقي الدول 5%. ويبين الرسم البياني التالي (الشكل 1) حركة الصادرات والواردات للتجارة الخارجية للأدوية خلال الفترة 2019-2025م.

حركة الصادرات والواردات للتجارة الخارجية للأدوية خلال الفترة 2019م - 2025م

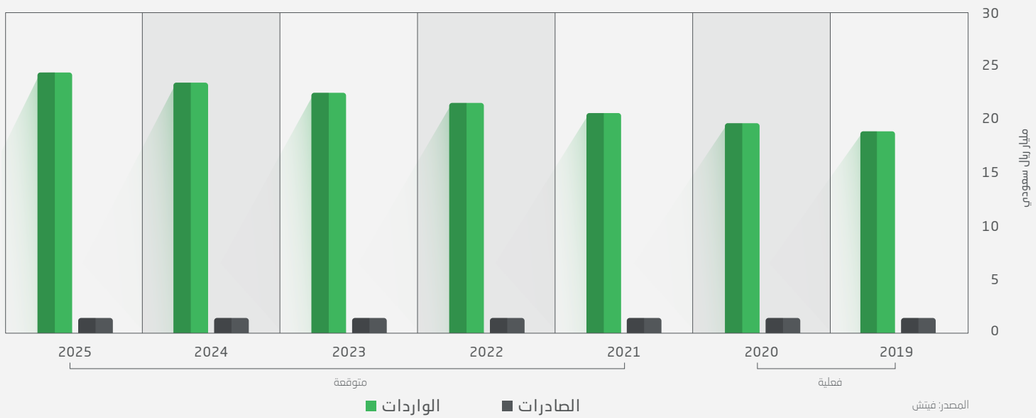

المصدر: فيتش

الجهات الرئيسة التي تؤثر على سوق الأدوية في المملكة

تطورت أنظمة صناعة الدواء في المملكة على جميع الأصعدة فانعكس ذلك إيجابياً في تحسين وتطوير صناعة وتوزيع واستهلاك المنتجات الدوائية. فبعد أن كان يستلزم وجود شريك محلي لأي استثمار أجنبي، أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي امتلاك المشاريع بنسبة 100%، فساهم ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما أتاح الفرصة لمزيد من الشركات لممارسة نشاطها في السوق السعودي، فدخلت المملكة شركات عالمية مثل: (فايزر)، (سانوفي)، (جلاكسو سميث)، وغيرها من الشركات الكبرى، وتعمل هذه الشركات إما من خلال الاستثمار المباشر أو بالتواجد بشكل غير مباشر من خلال العلاقات التجارية أو توزيع حقوق الملكية لصناعة منتجاتها بواسطة منتجين محليين.

تقوم (الهيئة العامة للغذاء والدواء) بمهمة وضع السياسات والإجراءات المنظمة لسوق الأدوية ومراقبة الأسعار، حيث تمثل السلطة التنظيمية الوحيدة في المملكة، إذ يتعين على جميع الشركات بما في ذلك المستوردين والمنتجين المحليين تسجيل منتجاتهم إلكترونياً لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء.

ومن حيث المشتريات، تُعتبر الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (نوبكو) هي الجهة الرسمية المسؤولة عن شراء الأدوية نيابة عن وزارة الصحة والمستشفيات العامة الأخرى. وبالتالي تمثل أكبر المشترين في السوق السعودي، إذ شكّل الطلب الحكومي ما نسبته 55% من حجم الطلب على الأدوية في المملكة في عام 2019م، فيما مثّل استهلاك الأفراد والقطاع الخاص ما نسبته 45%. ولذلك تعتبر مناقصات (نوبكو) الأكثر أهمية في السوق نظرًا لحجمها الكبير. و(نوبكو) هي شركة حكومية تأسست عام 2008م، مملوكة بنسبة 100% لصندوق الاستثمارات العامة، ويتمثل عملها الرئيس في طرح مناقصات للأدوية والأجهزة والمستهلكات الطبية لجميع المؤسسات الطبية الحكومية. وتتولى (نوبكو) أيضا مسؤولية تخزين وتوزيع المنتجات الطبية لعملائها، وتحصل على الإيرادات من خلال فرض رسوم بنسبة 4 % على كل مشترٍ مقابل عطاءاته. جدير بالذكر أن عملاء (نوبكو) الرئيسيون هم: وزارة الصحة، قسم الخدمات الطبية بوزارة الدفاع والطيران، الشؤون الصحية بالحرس الوطني، المستشفيات الجامعية ومراكز الرعاية الصحية التابعة لوزارة التعليم، مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومراكز الأبحاث الحكومية، وغيرها من المستشفيات والعيادات الحكومية الأخرى.

- أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي امتلاك المشاريع بنسبة 100%.
- تقوم (الهيئة العامة للغذاء والدواء) بمهمة وضع السياسات والإجراءات المنظمة لسوق الأدوية.
- شكّل الطلب الحكومي ما نسبته 55% من حجم الطلب على الأدوية في المملكة.
- تعتبر مناقصات (نوبكو) الأكثر أهمية في السوق نظرًا لحجمها الكبير.

لمحة عن بعض مصنعي المنتجات الدوائية في المملكة

تتواجد الشـركات العالمية ومتعددة الجنسيات بشكل مكثف في المملكة بما في ذلك (نوفارتيس)، (فايزر)، (بايرا)، و(أبوت) وغيرها. ويغلـب على تواجد هذه الشـركات انتهاجها أسـلوب البيع عن طريـق الوكلاء أو التصنيـع التعاقدي مع مصنعي الأدوية المحليين لتوفير التكاليف مع وجود حضور غير مباشـر في السـوق. ومع ناحية أخرى، فإن شركة (فايزر) و(سانوفي) و(جلاكسو سميث) هي من أبرز الشركات الأجنبية التي تُصنع محلياً. في المقابل، تتواجد شركات تبوك، سيماكو، وجمجوم من بين أكبر 10 شركات أدوية محلية تعمل في المملكة. وفيما يلي لمحة عن الأداء المحلي لهذه الشركات:

شركة فايزر

تنشـط الشـركة فـي المملكة منـذ أوائل سـتينيات القرن الماضـي، بمجموعـة منتجـات تشـمل: الأدويـة الداخليـة (الباطنية) واللقاحات وأدويـة الأورام والالتهابات والمناعة والأمـراض النـادرة والرعايـة الصحيـة فـي المستشـفيات وأمـراض القلـب والأوعية الدموية. بـدأت الإنتاج من خلال تصنيع وتغليـف الأدوية باسـتثمار بقيمـة 188 مليون ريال في (مدينـة الملك عبد الله الاقتصاديـة) بالمملكة العربية السـعودية فـي عـام 2017م. ويعمل فـي المصنع 124 موظفاً، نصفهم من السـعوديين، وتعمل الشـركة بـ 80% من طاقتها التي تلبي 100% من الطلب المحلي على 16 من منتجاتها الأكثر مبيعاً. كما أنها تُعتبر أول شـركة حصلت على (رخصة تجارية) من الهيئة العامة للاسـتثمار، مما سمح لهـا بالحصول على (ملكيـة أجنبية بنسـبة 100%) لكيانها القانوني في المملكة العربية السـعودية مع القدرة على الاسـتيراد والتصدير، وتجارة الجملـة والتجزئة في المنتجات والمعدات والأدوات.

شركة جلاكسو سميث

يمتد تاريخ شـركة جلاكسو سـميث في السوق السعودي لأكثـر من 60 عاماً ويعمل لديها 262 موظفاً، وتتمتع هذه الشـركة البريطانيـة بتركيز قـوي ومكانة رائـدة في مجال أمـراض الجهاز التنفسـي وفيـروس نقص المناعة البشـرية واللقاحـات والرعاية الصحية للمسـتهلكين. تعاونت شـركة جلاكسـو سـميث مع شـركة (باناجه القابضـة المحدودة) في إنشـاء أول مركز أبحاث متعدد الجنسيات في المملكة عـام 1992م، وهي منشـأة تتـم ترقيتها وتحديثها بشـكل متكـرر منذ ذلك الحين. يتـم حالياً تصنيـع 80% من منتجات الشركة محلياً بمدينة جدة. أيضاً تُعتبر هذه الشركة هي أول مـنْ قامت بتصنيع اللقاحات فـي المملكة، وذلك في عام 2013م.

شركة سانوفي

يمتـد تاريخها في السـوق السـعودي لأكثر مـن 50 عاماً. وكونهـا أول شـركة أجنبية تقـوم بافتتاح مصنـع لها في المملكة في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية عام 2014م، ومستهدفةً سوق الشرق الأوسط وليس السوق السعودي فحسـب. تنشـط (سـانوفي) في تغطية مجـالات علاجية رئيسـة هي: مرض السـكري، ولقاحات الأنسـولين، أمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض النادرة، وزرع الأعضاء، والرعايـة الصحية للمسـتهلكين. وقـد أعلنت الشـركة عام 2016م عـن تعاونهـا مـع وزارة الصحة لتدريـب الكفاءات الوطنية في مجالات أبحاث مرض السكري.

شركة تبوك للأدوية

تأسسـت شـركة تبـوك للأدوية عـام 1994م، وهـي أكبر شـركة أدوية سـعودية خاصة، ولهـا أكثر مـن 250 منتجاً مسـجلاً، وعمليـات تجاريـة فـي 25 دولة، وأربعـة مواقع تصنيع نشـطة، ويعمـل لديها أكثر مـن 2000 موظف من الجنسـين، ويقع مقرهـا في مدينة الريـاض (موقع المصنع في مدينتي تبوك والدمام). تركز الشركة على تطوير وإنتاج وتسويق الأدوية المكافئة، وأدوية الجهاز الهضمي ومرض السـكري والقلب والأوعية الدمويـة، بالإضافة إلى العديد من المنتجات الأخرى.

الشـركة السـعودية للصناعـات الدوائيـة والمستلزمات (سيماكو)

تأسسـت هـذه الشـركة فـي عـام 1986م فـي مدينـة بريدة، وتتمثل أعمالها الأساسـية في تطويـر وتصنيع وبيع المسـتحضرات الصيدلانيـة والأجهـزة الطبيـة. وقد قفزت منتجاتها مـن 6 أصناف دوائية في بداية انطلاقة الشـركة إلى أكثر من 340 صنفاً حالياً. وللشركة تحالفات و شراكات مع مجموعة واسـعة من شركات الأدوية العالمية الكبرى للتسـويق المشـترك، وتقـوم بالاسـتحواذ علـى العلامات التجارية المنافسـة، والتصنيـع التعاقـدي، والترخيص، حيث تملـك 85% من شـركة (الدمام فارما)، و51% من شـركة (عنايـة) للمسـتلزمات الطبيـة. كمـا أنها إحدى الشـركات المرخص لها بإنتاج أدوية لشركة كمبيرلي كلارك العالمية.

شركة مصنع جمجوم

بـدأت شـركة مصنع جمجـوم العمل في مدينـة جدة عام 2000م بعـدد 78 موظفـاً و 6 منتجـات مسـجلة، وتطور أداؤهـا لتضـم أكثر مـن 100 مـن المختصين فـي البحث والتطوير، ولديها أكاديميـة خاصة في مجال بحث وتطوير الصناعات الدوائية، وتضاعف عدد المنتجات المسـجلة باسم الشـركة ليصل إلـى 155 منتجاً في عـام 2020م. وتقوم الشـركة حالياً بتصديـر منتجاتهـا إلـى أكثر مـن 30 دولة، وتُصنـف محلياً كأكبر شـركة في المملكة مـن حيث عدد الوصفات الدوائية.

تلبي شركة فايزر

100%

من الطلب المحلي على 16 منتجاً

80%

من منتجات شركة جلاكسو سميث يتم تصنيعها محلياً

◀ شركة تبوك للأدوية هي أكبر شركة أدوية سعودية خاصة.

◀ تضاعف عدد منتجات شركة مصنع جمجوم ليصل إلى 155 منتجاً.

دور الصندوق في دعم القطاع

يعتبر قطاع الصناعات الدوائية بالمملكة من أهم الصناعات الاسـتراتيجية الرئيسـة التي يدعمها الصندوق الصناعي ويشـجع على دخول المسـتثمرين فيها وتوطينها. وبدأت مسـاهمة الصندوق في دعم شـركات الأدوية منذ عام 1978م، واسـتمر دعم الصندوق لهذا القطاع حتى بلغ إجمالي القروض المعتمدة له 2.9 مليار ريال موزعة على 49 قرضاً، بإجمالي استثمارات تجاوزت 5.4 مليار ريال بنهاية عام 2020م.

تحليل نقاط القوة والضعف للصناعات الدوائية في المملكة

* الـدواء المكافـئ هو دواء يحمل علامة تجارية تختلف عن العلامة التجارية للشـركة المصنعـة والمالكة لحقوق إنتاج وتوزيع الدواء، ويماثل الدواء المكافئ الدواء المسـجل من حيث المواد الفعالة والتركيبة الكيميائية والخصائص والاستخدام.

موضوع تحت الأضواء:

أثر جائحة كورونا
على القطاع الصناعي

موضوع تحت الأضواء:

أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي

مقدمة

تأثر الاقتصاد السعودي بالصدمة المزدوجة الناتجة عن انتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) والانخفاض الحاد في أسعار النفط. وحملت هذه الصدمة معها تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي، كما أنها شكلت مزيداً من المخاطر على الاستقرار الاقتصادي، مما اقتضى أن تضع الحكومة سياسات وإجراءات فعّالة في الوقت المناسب لمواجهة هذه الآثار. وقد أثرت حالة عدم اليقين المتعلقة بجائحة كورونا في الأسواق العالمية على الطلب على النفط وأسعاره وأسواق الأسهم والقطاع الصناعي العالمي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

◀ أثرت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

انخفض مؤشر القطاع الصناعي العالمي فى أبريل 2020م إلى

39.8

نقطة

انخفضت اجمالي الصادرات السلعية السعودية بنسبة

%33.5

انخفضت صادرات النفط بنسبة

% 40.5

أظهر مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (وهو مقياس لمنظور مديري المشتريات لظروف قطاع التصنيع العالمي) انخفاضاً حاداً في أبريل 2020م (حيث بلغ المؤشر 39,8 نقطة)، إذ تضررت الصناعة العالمية بشدة إثر الاضطراب الاقتصادي الناتج عن تفشي جائحة كورونا، ولكن بحلول نهاية العام 2020م، واصل القطاع الصناعي التعافي من آثار الجائحة.

وتجدر الإشارة إلى أن قراءة مؤشر (مديري المشتريات) التي تسجل أقل من 50 نقطة تشير إلى انكماش اقتصادي، بينما تشير القراءة فوق مستوى الـ 50 نقطة إلى النمو الاقتصادي.

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العالمي

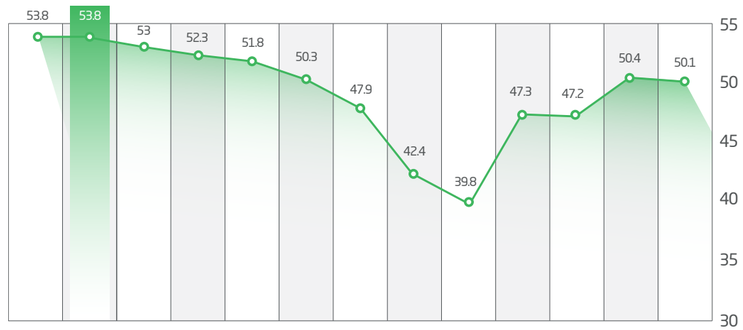

المصدر: مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العالمي من «حي بي مورغان»

الأثر على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

ظهرت آثار جائحة كورونا على القطاع الصناعي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **سلسلة التوريد:** حيث يؤدي انخفاض إنتاج المكونات المستوردة إلى ارتفاع أسعار المدخلات، مما يؤدي إلى تقليص المصنعين السعوديين للإنتاج أو البحث عن مصادر إمداد جديدة.
- **الطلب العالمي:** شهد الطلب العالمي تراجعاً، مما أدى إلى تراجع الصادرات السعودية. ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء، انخفض إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 33,5% في عام 2020م، مقارنةً بعام 2019م. وقد نشأ هذا الانخفاض بشكل رئيسي من صادرات النفط بنسبة 40,5%. أما الصادرات غير البترولية، فقد انخفضت بنسبة 10,8%.
- **التأثيرات على سوق النفط:** انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في مارس 2020م بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. ووفقاً لأرقام أوبك، تراجع سعر سلة أوبك بمعدل نحو 35 % بين عامي 2019م و2020م.

وعموماً فقد تأثر القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بشكل سلبي خلال الأزمة، مما اقتضى وضع سياسات حكومية مالية ونقدية للتخفيف من تداعيات هذه الآثار. وتصف الأقسام التالية المؤشرات الرئيسية التي توضح تأثر القطاع الصناعي السعودي خلال فترة الأزمة:

الناتج المحلي الإجمالي الصناعي

كان التصنيع (باستثناء تكرير البترول) أحد أكثر الأنشطة الاقتصادية تضرراً من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بين عامي 2019م و2020م بالأسعار الثابتة. حيث شهد النشاط الاقتصادي الصناعي (باستثناء تكرير البترول) نمواً سلبياً بنسبة (5,4%) وبلغ الانخفاض العام في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة نسبة (4,1%).

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة المئوية لعام (2020م) حسب الأنشطة الاقتصادية

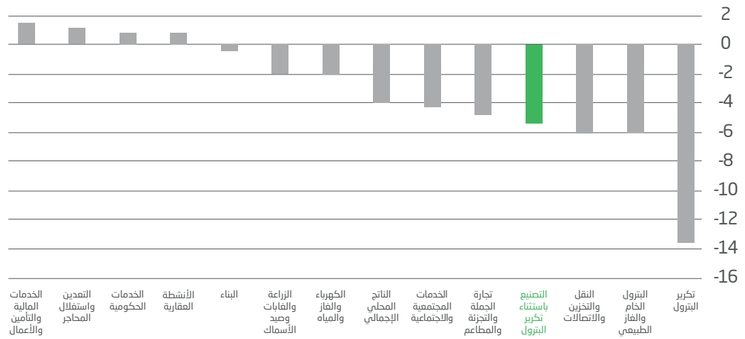

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

مؤشر الإنتاج الصناعي

مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) هو مؤشر اقتصادي صادر عن الهيئة العامة للإحصاء يعكس التغيرات النسبية في حجم الإنتاج الصناعي، ويتم احتسابه بناءً على مسح الإنتاج الصناعي. وكما هو موضّح بالرسم البياني أدناه، بدأ ظهور تأثير الأزمة في أبريل 2020م، ووصل إلى أدنى مستوياته في يونيو 2020م، ليبدأ المؤشر بعد ذلك بالتحسن نسبياً، وإن لم يصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. ووفقاً للهيئة العامة للإحصاء، انخفضت أنشطة التصنيع (الصناعات التحويلية) في نوفمبر 2020م بنسبة 15,6% مقارنةً بالشهر نفسه من العام 2019م، إذ أدت جائحة كورونا إلى تقليل العديد من المصانع لعملياتها الإنتاجية.

مؤشر الإنتاج الصناعي العام

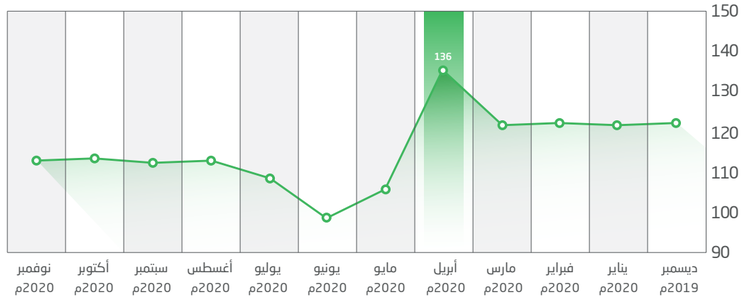

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

%5.4

إنخفاض في النشاط الاقتصادي الصناعي

%4.1

الانخفاض العام في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

انخفضت أنشطة التصنيع في نوفمبر 2020م بنسبة

%15.6

◀ سجل شهر يونيو 2020م أدنى مستوى في مؤشر الإنتاج الصناعي عند أقل من 100 نقطة.

الصادرات غير النفطية

تأثـرت الصـادرات غير النفطية سـلباً في عام 2020م، حيـث انخفضت بنسـبة 10,8%. ووصلت إلى أدنى مسـتوياتها في شـهر مايو مع انخفاض سـنوي بلغ حوالي 31,9%. وانخفض قطاع البلاسـتيك والمطاط ومصنوعاتهما (والتي تمثل 32,5% مـن صادرات السـلع غير النفطية) بنسـبة 34,3%، وانخفض قطـاع الصناعات الكيميائيـة والصناعات المرتبطـة بها (والتي تمثل 29,3% من صادرات السلع غير النفطية) بنسبة 37,9% منذ مايو 2019م. وابتداءً من يونيو 2020م، بدأت الصادرات غير النفطية بالارتفاع من جديد حتى شـهر نوفمبر. ثم حدث انخفاض جديد في شهر ديسمبر. وبما أن الصين هي الشريك التجاري الرئيس للمملكة العربية السعودية في تجارة السلع، يمكن أن يُعزى جزء كبير من هذه التقلبات إلى أثر جائحة كورونا.

%37.9
انخفاض قطاع الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها

الصادرات الشهرية غير النفطية في عام 2020م

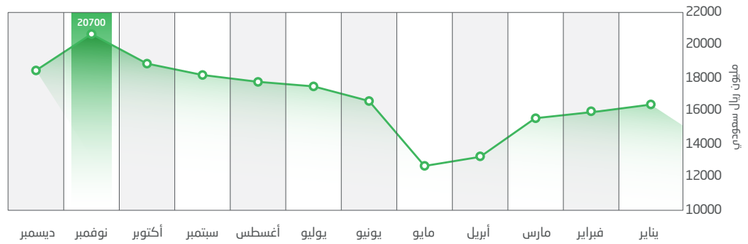

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

سوق العمل الصناعي

تأثـرت العمالـة في القطاع الصناعي بشـكل كبير نتيجةً للأزمـة، وكان الأثر واضحاً في الربع الأخير مـن عام 2020م، حيث انخفض إجمالي العمالة في القطاع الصناعي بحوالى 5162 موظفاً. لكن معظم الأثر السلبي طال العمالة غير السعودية كما هو مبين في الرسم البياني التالي. وقد وصل معدل البطالة الإجمالي بين السعوديين في الربع الرابع من عام 2020م إلى 12.6% قريباً من المستوى الذي كان عليه في الربع الرابع من عام 2019م (12.0%) قبل بدء جائحة كورونا.

%12.6
معدل البطالة بين السعوديين في الربع الرابع من عام 2020م

إجمالي العمالة في القطاع الصناعي

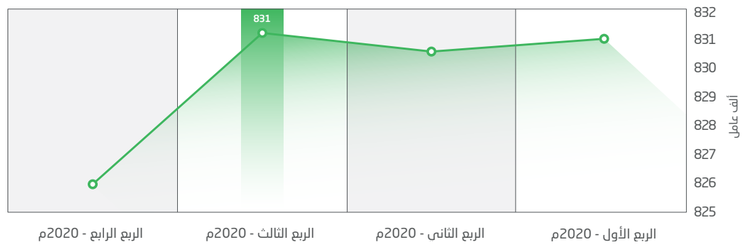

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

العمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية

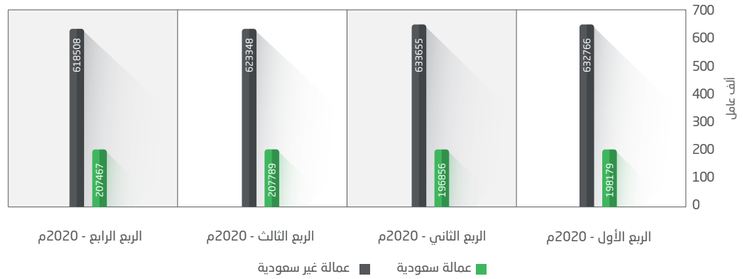

مدى تأثر القطاعات الصناعية

تتعـرض القطاعات الصناعية في المملكة العربية السـعودية لتأثيرات متعلقة بالمواد الخام المسـتوردة والطلب العالمي. ويمكننـا قياس مدى تعرض كل قطاع لأثر جائحة كورونا من خلال تتبع النمو في صافي الدخل للشـركات الممثلة للقطاع باستخدام بيانات الشركات المُدرجة، ويوضح الجدول التالي متوسط الأثر على ربحية السهم بحسب القطاع:

نمو ربحية السهم للشركات المُدرجة حسب القطاع (2019 - 2020م)

القطاع	ربحية السهم (ريال سعودي)		
	2019	2020	النمو (%)
الطاقة	1,79	1,05	-41%
المواد	1,36	0	-100%
السلع الرأسمالية	1,43-	0,02	101%
الأغذية والمشروبات	0,88	1,69	92%
معدّات وخدمات الرعاية الصحية	1,6	2,33	45%

المصدر: تداول

يشـير الجدول إلى أن القطاعات الأكثر ارتباطاً بسلسـلة التوريد والطلب العالمي كانت الأكثر تأثراً (وهي الطاقة والمواد)، فـي حين كانت القطاعـات الأكثر ارتباطاً بالطلـب المحلي أقل عرضة للتأثر بالأزمة. وهذا يسـتدعي تركيز السياسـات على القطاعات الأكثر عرضة للتأثر للحفاظ على استدامتها.

%100
سجل قطاع المواد النسبة الأقل نمواً في ربحية سهم الشركات المدرجة

سياسات للتخفيف من آثار الجائحة

◀ أعلنت المملكة عن حزمة نقدية ومالية للتخفيف من أثر الجائحة على القطاع الصناعي

اسـتجابةً للعواقب الاقتصادية لانتشـار جائحة كورونا، أعلنـت العديد من الدول حول العالم عن حُـزم تحفيزية مختلفة لدعم الاقتصاد. وبالمثل، أعلنت المملكة العربية السعودية عن حُزمة نقدية ومالية بهدف دعم القطاع الصناعي لاستعادة طاقته الإنتاجية. وفيما يلي أهم السياسات التي اتخذتها المملكة:

على المستوى المالي

تـم الإعلان عن حُزمة دعم للقطـاع الخاص بقيمة 70 مليار ريال في 20 مـارس 2020م. وتضمنت الحزمة تعليق مدفوعات الضرائب الحكومية والرسوم وغيرها من المستحقات لتوفير السيولة للقطاع الخاص وزيادة التمويل المتاح من خلال صندوق التنمية الوطني.

كما أذنت الحكومة باسـتخدام صندوق التأمين ضد التعطل عن العمل (سـاند) لتقديم الدعم لمزايا الأجور ضمن حدود معينة لشـركات القطاع الخاص التي تحتفظ بموظفيها السعوديين، كما عمدت إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة العمال الأجانـب وترتيباتهـم التعاقدية. كما تمّ الإعلان عـن إجراءات إضافية لتخفيف الأثر على القطـاع الخاص، بما في ذلك تقديم دعم مؤقت للكهرباء في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية (بقيمة 0.9 مليار ريال). وفي 10 مايو، أعلنت وزارة المالية عن إجراءات ضريبية جديدة لزيادة الإيرادات غير البترولية وترشـيد الإنفاق. وفي 14 يوليو، أطلقت وزارة المالية برنامجاً بقيمة 670 مليون ريال لمساعدة الشركات على تأجيل سداد القروض المستحقة لهذا العام.

70
مليار ريال
دعم المملكة للقطاع الخاص

على المستوى النقدي

خفّض البنك المركزي السعودي (ساما) أسعار الفائدة الرئيسية مرتين في شهر مارس، كما خفّض معدل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي (الريبو العكسي) ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) التي بلغ كل منها مقدار 1,25 نقطة مئوية ليصل إلى 0,5% و1% على التوالي. وفي 14 مارس، أعلن البنك المركزي السعودي عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال (13,3 مليار دولار أمريكي، بمعدل يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير التمويل للبنوك من أجل السماح لها بتأجيل سداد القروض القائمة وزيادة الإقراض للشركات. كما أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات للبنوك بتأجيل سداد القروض الممنوحة لجميع الموظفين السعوديين لمدة 3 أشهر دون رسوم إضافية لتوفير التمويل اللازم للعملاء الذين فقدوا وظائفهم ولإعفاء العملاء من مختلف الرسوم المصرفية.

◀ خفّض البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة وخفّض معدّل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي ومعدّل اتفاقيات الشراء.

على مستوى صندوق التنمية الصناعية السعودي

عمِد صندوق التنمية الصناعية السعودي، عند بداية تفشي جائحة كورونا، بشكل استباقي إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقدّم مبادرات مالية مُصممة وفقاً لاحتياجاتها المحددة خلال هذه الأوقات الصعبة. ونتجت عن المبادرات التي قدّمها الصندوق ثلاث مساعدات مالية عاجلة تجاوزت قيمتها الـ 5 مليارات ريال. وأتت تلك المساعدات على شكل إعادة هيكلة أقساط 546 قرضاً مستحقاً في العام 2020م بقيمة تجاوزت 4 مليارات ريال. وتم تعزيز السيولة المالية للشركات من خلال الأدوات الائتمانية من أجل تمويل المصروفات التشغيلية للشركات، وخاصة تلك المتضررة من الإغلاق، بحيث استفادت 86 شركة من المبادرة بمبلغ إجمالي قدره 476 مليون ريال. وأخيراً، أطلق الصندوق قروض معجلة لرأس المال العامل بقيمة 607 مليون ريال لتمويل احتياجات المواد الخام للشركات العاملة في القطاع الطبي للمساعدة في تعزيز المحتوى الطبي المحلي والأمن الصيدلاني في المملكة.

◀ قدم الصندوق ثلاث مساعدات مالية عاجلة.

على مستوى المصانع العاملة والمرخصة بالمملكة

وبحسب وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تم منح 903 تراخيص في العام 2020م لمصانع تبلغ قيمة استثماراتها حوالى 23,5 مليار ريال، وبلغ عدد المصانع التي بدأت الإنتاج في العام 2020م حوالى 515 مصنعاً، بقوى عاملة قوامها حوالى 39,4 ألف عامل.

بلغ عدد المصانع التي بدأت الإنتاج بالمملكة في العام 2020م حوالي

515

مصنعاً

◀ أدى التوطين إلى تلبية نمو الطلب المحلي في بعض القطاعات (خاصة في الإمدادات الصحية مثل الأقنعة والقفازات والمطهرات)

سياسة المحتوى المحلي كأداة للتخفيف من الصدمات العالمية ذات الصلة

ركّزت الحكومة السعودية في رؤيتها على سياسات التوطين التي أثبتت أنها ذات قيمة كبيرة خلال فترات الجائحة. أما التحول إلى سلاسل التوريد المحلية فقد عزّز القدرة على استيعاب اضطرابات سلسلة التوريد، كما أدى التوطين إلى تلبية نمو الطلب المحلي في بعض القطاعات (خاصة في الإمدادات الصحية مثل الأقنعة والقفازات والمطهرات). وبالتالي، من المُمكّن أن يكون لأزمة كورونا أثراً إيجابياً على التصنيع المحلي على المدى الطويل.

مقارنة الأثر مع اقتصادات العالم

مقارنةً باقتصادات العالم، كان الاقتصاد السعودي أقل تأثراً خلال النصف الأول من العام 2020م، وبدأ التعافي من النمو السلبي في الربع الثالث من العام 2020م وحقق أعلى نمو في الربع الأخير من العام 2020، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية المعتمدة خلال الأزمة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي (مقارنةً بالربع السابق) بالأسعار الثابتة

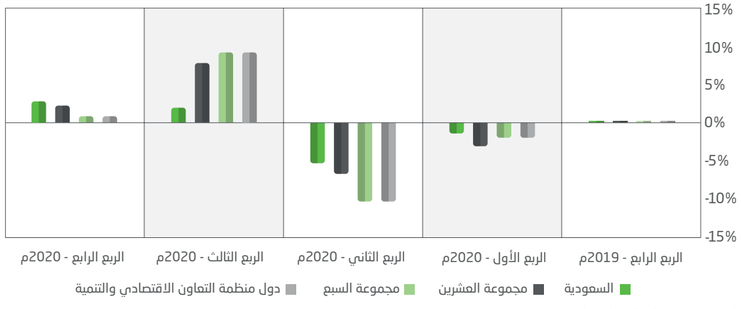

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
حسب المصدر، البيانات معدلة فصلياً، بالإضافة إلى ذلك تم اعتبار عام 2015 م كأساس لثبات الأسعار.

أداء القطاع الصناعي

بالنظر إلى معدل النمو في القطاع الصناعي، يُوضح الرسم البياني التالي أنّ القطاع الصناعي يتأثر سلباً أكثر من الاقتصاد الكلي. ويعود ذلك إلى قابلية تأثر هذا القطاع بالصدمات العالمية.

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الصناعي بالأسعار الثابتة
(على أساس ربعي، بالنسبة المئوية)

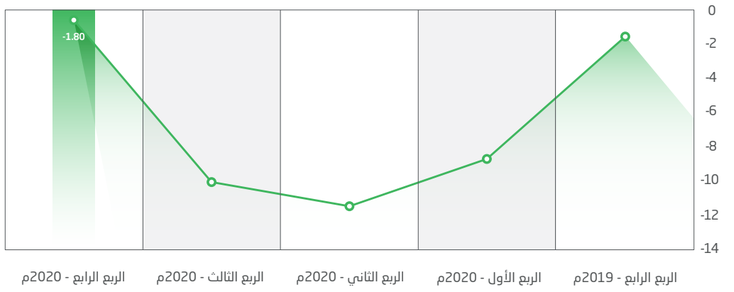

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

◀ انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى أدنى مستوى في الربع الثاني من عام 2020م.

ومع ذلك، فإنّ المؤشر، كغيره من المؤشرات الأخرى، قد سلك نفس الاتجاه (أي أنه وصل إلى القاع في الربع الثاني من العام 2020م، ثم بدأ في الارتفاع في الأرباع التالية).

خلاصة

إنّ الدرس الأهم من الدروس المستفادة من هذه الجائحة هو مدى أهمية سياسات المحتوى المحلي في التخفيف من عواقب الصدمات العالمية، لا سيّما في القطاعات الأكثر تأثراً. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الدعم الحكومي دوراً هاماً في التخفيف من عواقب الجائحة.

◀ استفادت بعض القطاعات من الأزمة بسبب النمو المرتفع في الطلب المحلّي.

في مجال التصنيع، استفادت بعض القطاعات من الأزمة بفعل النمو المرتفع في الطلب المحلي (مثل بعض القطاعات الفرعية الخاصة بالأدوية والمعقمات وبعض الصناعات الغذائية)، بينما تضررت بعض القطاعات الأخرى بسبب الاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة والطلب العالمي.

تفاعُل الصندوق
مع جائحة كورونا

تفاعُل الصندوق مع جائحة كورونا

تعامَل الصندوق مع الإجراءات الاحترازية والوقائية التي وضعتها الحكومة للسيطرة والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد بمسؤولية ومهنية من خلال تطبيق البروتوكولات الوقائية المعتمدة من الجهات المعنية وكذلك اتباع أفضل معايير السلامة والصحة المهنية في مقر العمل، حيث تمكن الصندوق من العمل خلال جائحة كورونا بيسر وسهولة من أجل خدمة عملاء الصندوق عبر التدابير التالية:

العمل عن بُعد

حتى لا يتعطل سير العمل، اعتمد الصندوق آلية للعمل عن بُعد، فقام بالآتي:

- **توفير الأجهزة والتطبيقات للموظفين**
  حيث تم توفير جهاز شخصي (لاب توب) وتطبيقات للموظفين لتمكينهم من العمل عن بُعد والتواصل مع عملاء الصندوق على مدار اليوم عبر توفير الدخول الآمن للشبكة (SSL VPN).
- **تكوين لجان للتوعية (الأمن والسلامة)**
  تقوم بنشر التوعية والحفاظ على أمن وسلامة الموظفين.
- **الحماية السيبرانية**
  قام الصندوق تطبيق متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لحماية العمل عن بعد.
- **لجان الأزمات والطوارئ**
  تقوم هذه اللجان بمتابعة سير العمل واتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير الحلول للمشكلات والتحديات التي يواجهها منسوبي الصندوق العاملين عن بعد.
- **استمرارية الأعمال**
  يقوم فريق استمرارية الأعمال بالتأكد من استمرار تقديم الخدمات الرئيسية للصندوق من خلال تزويد الإدارات ذات العلاقة بالإرشادات اللازمة حول العمليات الحيوية وأولوية تقديمها.
- **إطلاق نسخة جديدة من التطبيق الذكي**
  تعتبر إحدى مبادرات الصندوق في دعم الأعمال عن بُعد واستمرارية وتسهيل العمليات أثناء فترة جائحة كورونا.

خدمات القروض

- متابعة عملاء الصندوق الحاليين:
  - صرف.
  - سداد.
  - زيارات ومتابعات افتراضية (عن بُعد).
- إعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بدون رسوم إضافية وإعفائها من السداد لعام 2020م، حيث تمت إعادة هيكلة 546 مشروعاً بقيمة 4 مليار ريال، منها عدد 374 مشروعاً صغيراً بقيمة 826 مليون ريال، وعدد 118 مشروعاً متوسطاً بقيمة 906 ملايين ريال، وعدد 40 مشروعاً كبيراً بقيمة 2.3 مليار ريال، كما شملت عدد 14 مشروعاً طبياً بقيمة 74 مليون ريال.

خدمات عملاء الصندوق الجدد

لتسهيل تجربة العميل أطلق الصندوق عدة مبادرات بهدف تحديث الخدمات المقدمة، مثل:

- إمكانية التقديم عن بُعد عن طريق أتمتة إجراءات القروض.
- تعزيز الخدمات الاستشارية التي تغطي احتياجات العميل، ومن أهمها مبادرة قياس رضا العميل ومبادرة الاعتماد الإلكتروني بالإضافة إلى مبادرة تحسين الخدمات الاستشارية.

إطلاق حزمة تحفيزية للمشاريع الصناعية، منها:

- إصدار منتج جديد، خط ائتماني مسبق الموافقة عليه يمكن السحب منه لمدة سنة.
- دعم موجه للشركات الطبية، حيث تم دعم تكاليف المواد الخام لعدد 12 مشروعاً طبياً وصيدلانياً بقيمة 607 ملايين ريال.
- إطلاق منتجات مالية لمواجهة آثار الجائحة بقيمة مليار ريال ضمن المبادرات حيث تم دعم عدد 86 مشروعاً بقيمة 476 مليون ريال لدعم التكاليف التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تهيئة بيئة العمل قبل عودة الموظفين

- تم التعاقد مع شركة متخصصة لتعقيم مبنى الصندوق وكافة مرافقه.
- وجود الحراسات الأمنية وتنظيم جولات تفتيشية على مدار الساعة.
- تغيير فلاتر التكييف بمقر العمل.
- فتح كافة أبواب المكاتب والسلالم لمنع تلامس مقابض الأبواب، ولسهولة تغيير الهواء الداخلي.
- توزيع المعقمات على كافة مداخل الصندوق وعند المصاعد.
- تعقيم المكاتب والمرافق العامة وأيضاً تعقيم المصاعد والسلالم بشكل يومي.
- تقييد مكان الجلوس في مقاعد الجلوس في كافة مناطق الانتظار.
- إعادة تنظيم مواقع الموظفين في وحدات العمل لتحقيق التباعد.
- إعادة تنظيم قاعات الاجتماعات وتقليص عدد الكراسي، والاعتماد في الغالب على الاجتماعات الافتراضية.
- وضع ملصقات أرضية لتحديد أماكن الوقوف عند المداخل، والمصاعد وفي المصلى.
- توفير سجادة بلاستيكية لكل فرد للاستخدام لمرة واحدة وتطبيق التباعد بين صفوف المصلين.

السلامة والصحة المهنية

- تعقيم كامل المبنى بأجهزة الرش مرة أسبوعياً أو عند اكتشاف حالة إصابة.
- قياس درجة حرارة الموظفين والزوار عند دخول المبنى.
- تحديد العدد الأقصى لاستخدام المصعد 4 أشخاص.
- توفير أجهزة الرش والتعقيم المستخدمة لمكافحة الفيروسات.
- برمجة المصاعد على التوقف بشكل دوري في الدور الأرضي وفتح الأبواب لتجديد الهواء.
- إلزام المتعهد بالتقيد باشتراطات الجهات المعنية المتعلقة بسكن العمالة، والتأكد من إلتزام تقيد عمال المتعهد بلبس الكمامات والحرص على تطبيق الاجراءات الاحترازية.
- القيام بجولات تفتيشية للتأكد من التزام منسوبي وزوار الصندوق بلبس الكمامات والحفاظ على قدر كافٍ من التباعد الاجتماعي.

التثقيف وزيادة الوعي

- تنظيم ورش عمل تثقيفية افتراضية بشكل دوري لموظفي الصندوق عن الاجراءات الاحترازية حسب تعليمات وزارة الصحة بإشراف لجنة الأمن والسلامة.
- وضع ملصقات إرشادية عند المصاعد ومداخل المبنى، وكذلك عند مداخل المصلى.
- تحديث ملصقات رسائل التوعية والإرشادات بشكل أسبوعي.
- تثقيف وتوعية الموظفين بضرورة التباعد ولبس الكمامات.

إحصاءات النشاط الإقراضي

إحصاءات النشاط الإقراضي

قيمة القروض التراكمية المعتمدة والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

السنة	المبالغ المسددة	المبالغ المنصرفة	المبالغ المعتمدة
1432 / 1433هـ (2011م)	37,216	64,578	95,476
1433 / 1434هـ (2012م)	41,526	70,636	105,415
1434/1435هـ (2013م)	45,886	75,592	112,095
1435/1436هـ (2014م)	50,346	81,276	117,987
1436/1437هـ (2015م)	54,999	88,444	129,425
1437/1438هـ (2016م)	59,333	94,821	137,367
1438/1439هـ (2017م)	63,631	102,240	147,938
1439/1440هـ (2018م)	68,688	111,629	157,378
1440/1441هـ (2019م)	73,777	120,840	169,878
1441/1442هـ (2020م)	77,051	125,490	*187,490

* منها 24.9 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

عدد وقيمة القروض المعتمدة من الصندوق موزعة حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام 1441/1442هـ (2020م)		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الرياض	70	962	1685	30,804
مكة المكرمة	41	1,027	1114	32,105
المدينة المنورة	15	314	230	21,222
المنطقة الشرقية	62	8,972	1250	77,960
القصيم	9	215	113	2,637
عسير	4	19	73	1,299
تبوك	2	10	25	862
حائل	1	2	48	2,357
جازان	2	6,000	45	13,193
نجران	2	7	34	1,381
الباحة	2	19	19	103
الجوف	1	37	24	226
الحدود الشمالية	0	0	15	3,312
مناطق متعددة	1	29	1	29
المجموع	**212**	**17,613**	**4676**	***187,490**

* منها 24.9 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

عدد وقيمة القروض المعتمدة موزعة حسب القطاعات الصناعية الفرعية

القطاع	خلال عام 1441/1442هـ (2020م)		المجموع التراكمي	
	العدد	القيمة (مليون ريال)	العدد	القيمة (مليون ريال)
الصناعات الاستهلاكية	**45**	**526**	**1314**	**26,820**
المواد الغذائية	18	151	628	16,266
المرطبات والمشروبات	5	47	123	2,340
النسيج	8	112	138	2,641
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	-	26	137
المنتجات الخشبية	-	-	26	270
الأثاث الخشبي	2	10	86	607
منتجات الورق	12	205	247	4,341
الطباعة	-	-	40	218
الصناعات الكيميائية	**91**	**15,224**	**1318**	**92,166**
الكيماويات	52	14,926	623	78,768
منتجات النفط والغاز	1	2	81	5,409
منتجات المطاط	2	27	31	898
منتجات البلاستيك	36	269	583	7,091
صناعات مواد البناء	**13**	**341**	**700**	**27,158**
المنتجات الخزفية	1	243	43	2,217
منتجات الزجاج	-	-	123	3,806
صناعة الأسمنت	-	-	48	12,685
مواد البناء الأخرى	12	99	486	8,450
الصناعات الهندسية	**37**	**561**	**1174**	**33,415**
المنتجات المعدنية	34	494	746	22,863
الماكينات والآلات	-	-	132	1,601
المعدات الكهربائية	3	67	213	3,844
معدات النقل	-	-	83	5,107
الصناعات الأخرى	**26**	**961**	**170**	**7,931**
الإجمالي	**212**	**17,613**	**4676**	***187,490**

* منها 24.9 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

قيمة القروض المعتمدة خلال العام موزعة حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الصناعات الكيميائية	2,483	4,125	2,047	1,535	6,674	744	6,798	6,434	10,631	15,224
الصناعات الهندسية	1,966	1,942	855	2,174	756	4,420	2,223	449	375	561
الصناعات الاستهلاكية	1,061	2,287	1,330	1,017	1,621	1,086	1,213	1,731	861	526
صناعة مواد البناء	1227	1194	2257	510	680	1425	144	302	89	341
الصناعات الأخرى	1,348	392	191	656	1,707	267	193	524	544	961
الإجمالي	**8,085**	**9,940**	**6,680**	**5,892**	**11,438**	**7,942**	**10,571**	**9,440**	**12,499**	**17,613**

قيمة القروض التراكمية المعتمدة موزعة حسب القطاعات الصناعية

القطاع	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الصناعات الكيميائية	37,953	42,078	44,126	45,661	52,335	53,079	59,877	66,311	76,941	92,166
الصناعات الهندسية	19,661	21,602	22,457	24,631	25,387	29,807	32,030	32,479	32,854	33,415
الصناعات الاستهلاكية	15,148	17,436	18,766	19,783	21,404	22,490	23,702	25,434	26,295	26,820
صناعة مواد البناء	20,217	21,411	23,667	24,178	24,858	26,283	26,427	26,729	26,817	27,158
الصناعات الأخرى	2,497	2,889	3,080	3,735	5,442	5,709	5,902	6,426	6,970	7,931
الإجمالي	**95,476**	**105,415**	**112,095**	**117,987**	**129,425**	**137,367**	**147,938**	**157,378**	**169,878**	***187,490**

* منها 24.9 مليار ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها.

الصندوق الصناعي

sidf.gov.sa | SIDFSA

800 116 0004 | 011-825-1555